

﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ﴾:

الجُهُودُ العِلْمِيَّةُ الدَّالَّةُ

عَلَى مُكَافَحَةِ
(المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ)

لِلإِرْهَابِ وَالغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ
وَتَطَرُّفِ الفِئَةِ الضَّالَّةِ

بقلم

عَلِيّ بن حسن بن عَلِيّ بن عبد الحميد
الحلبي الأثري


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾:

الجهود العلمية الدالة

على مكافحة
المملكة العربية السعودية

للإرهاب والغلو في التكفير
وتطرف (الفئة الضالة)

بقلم
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري
- عفا الله عنه -

-الطبعة الأولى-
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

«كُلُّ الانحرافاتِ الواقعةِ -اليومَ- تَراهَا بسببِ (الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ).

كُلُّ الانحرافاتِ الإسلاميَّةِ.. والجماعاتِ الإسلاميَّةِ.. و(جماعة الجِهاد).. و(جماعة التكفير).. و.. التفجيرات.. وتكفير الدُّوَل.. -كُلُّها- لأجلِ (الحُكْمِ)..».

معالي الشيخ العلّامة

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في (المملكة العربية السعودية)





مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فإِنَّ خيرَ الكَلامِ كَلامُ الله، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعة، وكُلَّ بِدعةٍ ضلالة، وكُلَّ ضَلالةٍ في النَّار.

وبعد:

فقد صحَّ عن الصحابيِّ الجليلِ عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-، عن النبيِّ ﷺ، أنَّه قال: «**المُسلمُونَ تتكافَأُ دِماؤُهُم، وهُم يَدٌ على مَن سِواهُم، يَسْعَى بِذِمَّتِهِم أدناهُم..**»[1].

(١) رواهُ ابنُ ماجه (٢٦٨٣) -وغيرُهُ- عن ابنِ عبَّاسٍ. =

في هذا الحديثِ النبويِّ الشريفِ دليلٌ عظيمٌ على وحدةِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ، وعلى اتِّحادِ الشُّعورِ الإسلاميِّ الواجبِ وُجودُهُ في جَميعِ القُلوبِ، وكُلِّ النُّفوسِ -تحقُّقاً وتحقيقاً-؛ بعيداً عن الحُدودِ الجغرافيَّة، ونَأْياً عن العُنْصُرِيَّاتِ الإقليميَّةِ والقَبَلِيَّة.

ولـمَّا كانَ (الحَرَمانِ الشَّريفانِ) مَهوَى أفئدةِ المُسلمِينَ، ومُلْتَقَى قُلوبِ المُؤمنِينَ: كان لهُما مِن المكانةِ والمهابةِ والمَنزلةِ ما اللهُ -تعالى- بها عليمٌ -كَوناً، وقَدَراً-.

ولقد وفَّقَ اللهُ -سُبحانَهُ- ولهُ الحمدُ -كُلُّهُ- أولياءَ أُمور (**المملكة العربيَّةِ السُّعوديَّةِ**) -حرسَها اللهُ، وسدَّدَهُمُ اللهُ لِـمَرْضاتِهِ- إلى العنايةِ التامَّةِ بهِما، والرِّعايةِ الكاملةِ لِقاصِديهما؛ فجزاهُمُ اللهُ خيراً.

وهذا -جميعُهُ- جَعَلَ العُيونَ -جميعَها- تتَّجِهُ إليها:

* **مِن المُحِبِّين...**

* **ومِن الشَّانِئِين...**

أمَّا (**المُحِبُّون**): فيَفْرَحُون، ويَرْحَمُون، ويُشْفِقُون، ويُعاوِنُون، ويُصْلِحُون، ويَنْصَحُون، ويُبيِّنُون..

وأمَّا (**الشَّانِئون**): فيَتَرَبَّصُون، ويَتَصَيَّدُون، ويَتَرَصَّدُون، ويُغالِطُون، ويُسِيئون، ويُفسِدُون..

= وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

وفي البابِ عن عددٍ مِن الصَّحابةِ.

وبَيْنَ هذا وذاكَ: يَبْرُزُ الدَّوْرُ (العلميُّ) المنهجيُّ -عالياً-؛ لتوضيحِ الحقِّ، وإظهارِ علاماتِهِ، وكَشْفِ دلائلِهِ، وإبانةِ وُجوهِهِ؛ دَفْعاً للشُّبهاتِ -وما أكثرَها!-، ونَقْضاً للمُفْتَرَياتِ- وما أَوْفَرَها!-...

وهذا الكتابُ -والمُوَفِّقُ هو العليُّ الوَهَّاب- (نَموذجٌ)[1] علميٌّ منهجيٌّ على ما ذَكَرْتُ -وعلى وَجْهِ الحقِّ والصَّواب-:

فهو بيانٌ (تطبيقيٌّ) لِـمُكافحةِ أولياءِ أُمورِ **(المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ)** -حَرَسَها اللهُ -عُلَماءَ وحُكَّاماً-:

للغُلُوِّ في التَّكفيرِ...

وللتَّطَرُّفِ..

وللإرهابِ..

وللفئةِ الضالَّةِ ...التي ما ضلَّتْ -أصلاً- إلّا بسببِ هذا، أو ذاك، أو ذَيَّاك..

فما يُقالُ -اليومَ- مِن بعضِ الجِهاتِ الغربيَّةِ- أو حتّى العربيَّةِ[2]! - وللأسفِ الشَّديدِ- مِن أنَّ **(المملكةَ العربيَّةَ السُّعوديَّةَ)**: داعمةٌ للإرهابِ!

أو: داعيةٌ للتطرُّفِ!!

أو: راعيةٌ للتكفيرِ!!!

... وكُلُّ ذلك باطلٌ لا أساسَ له، وكَذِبٌ لا قيامَ له...

---

(١) لم أُرد في كتابي-هذا-الاستقصاءَ والتَّتبُّعَ،وإنّما قصدتُ-فقط-الإشارةَ والتَّمثيل-للتدليل-.

(٢) وللأسف أن يصدر شيءٌ مِن هذا مِن بعضِ أبناءِ (المملكةِ)؛ كالمدعو: (حسن فرحان المالكي) -وأشكالِه-!!

وكُنْتُ قد نَشَرْتُ- قديماً -قَبْلَ خَمسةَ عَشَرَ عاماً -(قبل ١١ سبتمبر!!) -والحمدُ لله- وَحْدَهُ - كتاباً- في نحوِ (١٥٠) صفحةً -بعُنوان-:

« التحذير من فتنة الغلو في التكفير »

... أَقَمْتُهُ على (التحذير) مِن هذه الفِتَنِ العاتِيَة المائجة، وهذه المَصائبِ الغاشيةِ الهائِجَة...

وَيْكَأنِّي -يومَذاك- والفضلُ لله -وحدَهُ- أَسْتَشْرِفُ المُسْتَقْبَلَ بِمَآسِيه، وما سَيَحْدُثُ -مِن بلاءٍ- فيه!!

فقد نبَّهْتُ، وحَذَّرْتُ، وبَيَّنْتُ..

ولكنْ:

وَقَعَ المَحذور ... وتناثَرَت الشُّرور... وغَلَت -بالبَلاءِ- الصُّدور...

ومِمَّا قُلْتُهُ في كتابي -ذاك- (ص٣١ - الطبعة الأُولَى - سنة ١٤١٧هـ) -مُنبِّهاً ومُحذِّراً-:

«... نَقُولُ الذي قُلْناهُ؛ رداًّ لِغُلُوِّ الغالِين، وتَكْفِيرِ المُكَفِّرِين؛ الذين فَتَحُوا البابَ مُشْرَعاً -بِأَفْعالِهِم وأقوالِهِم- لِكُلِّ أعداءِ الدِّين ومُناوِئيه؛ لِيَصِفُوا الإسلامَ بالتَّطَرُّفِ، والمُسلِمِينَ بالإرهابِ.. مِن غيرِ تَمييزٍ، وبلا تفصيل..

فكانُوا -بسُوءِ صَنيعِهِم- سدًّا مَنيعاً في وَجْهِ الدَّعوةِ الحَقَّةِ للإسلامِ الحقِّ، وسَبَباً كَبيراً للضغطِ على المُسلِمِين، واسْتِنزافِ مُقَدَّراتِهِم، وشَلِّ قواهم...

فالله يُصْلِحُهُم، ويُسدِّدُ دَرْبَهُم».

.. ولكنْ؛ كان الذي كان، ووَقَعَ الذي وَقَعَ...

قد كان ما خشيتُ أنْ يكُونا إنَّا إلـى الله لـراجِعُونَا...

وها نَحْنُ -اليومَ- عُمومَ أهلِ الإسلامِ- نُعاني -ولا نَزالُ- مِن تِلْكُم الوَيْلات، وهاتِيك المُصيبات...

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾..

وكتابي «التحذير من فتنة التكفير» -المُشارُ إليه -له قِصَّةٌ عجيبةٌ -وقد علمتم الهدفَ الأساسَ مِن تأليفِهِ-:

فعندَ صُدُورِهِ:

حُورِبَتْ فِكْرَتُهُ!

ومُنِعَ -في بعضِ البُلدان- تداوُلُهُ!

وصَدَرَت فيه فتاوَى[1]!

وحُذِّرَ منهُ!

واتُّهِم مُؤلِّفُهُ[2]!!

وحَصَلَت -بسببِ ذا- رُدودٌ، وفِتَنٌ، ومُهاتَرات، وافتراقٌ، وتَشتُّتٌ، ومُناقشات..

---

(١) بل وُزِّعَت آلافُ النُّسَخِ مِن صورة فتوى (التحذير!) منه في بعضِ البُلدان، وعلى الإشاراتِ الضَّوئيَّة لعددٍ مِن الشَّوارع!!

(٢) ناهيك عن شماتةِ أهل البِدع بأهل السُّنَّة، ونكايتهم -بسبب ذا- بهم!

... كُلُّ ذلك -وغيرُهُ- تَرَى بيانَهُ -ووجهَ الحقِّ فيه -(**جواباً**) مُفصَّلاً، مُبيَّناً، مُدَلَّلاً، مُوَثَّقاً، مُحَقَّقاً، مُرَجَّحاً- والفضلُ لله -وحدَهُ- في كِتابي (الجديد):

« الحجة القائمة في (نُصرة) (اللجنةِ الدّائمةِ) »[1].

مع التنبيه -ها هُنا- ابتداءً- ولا بُدَّ- إلى أنَّ عدداً مِن أهلِ العِلْمِ الأفاضلِ[2]

(١) وله اسمٌ آخَرُ؛ وهو: «قطع التعذير، والصدع بـ(التحذير من فتنة التكفير)».

و(التَّعذير): التقصير.

والمُسدِّدُ هو اللهُ -تعالى- العليُّ القدير...

* فيما ورد في فتوى (التحذير) -المُشار إليها- مِن دعوَى (حصر الكُفْر بالتَّكذيبِ أو الجُحود) -المُدَّعاةِ عليَّ-:

فقد بيَّنْتُ بُطلانَها في عددٍ مِن كُتُبي؛ منها: «الأجوبة المُتلائمة..»، ثُمَّ «التنبيهات المُتوائمة..»، ثُمَّ «الحُجَّة القائمة..» -وقبل ذلك -كُلِّه- في «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان، والردّ على المُرجئة» -الصادر قبل (الفتوى) -وغيرها-.

* وما بُنِيَ عليها فهو راجعٌ إليها؛ كدعوَى: عدَم إثباتِ أنواع الكُفْر وأقسامِه؛ بل هي أشدُّ بُطلاناً مِن سابقتها -كما بيَّنْتُهُ في كتابي «**صيحة نذير بخطر التَّكفير**» -المُلْحَق في (التحذير) -منهُ- بكتابي «التحذير من فتنة الغلو في التكفير»!!-.

* وأمَّا دَعاوَى (البَتْر)، و(التَّحريف) -وما إلى ذلك!-؛ فهي ظاهرةُ البُطلان بالوثائق المُصوَّرة، والصور المُوَثَّقَة: في كتابي «الحُجَّة القائمة..»، -المبنيِّ- فقط- على توضيحِ ذلك وكَشْفِهِ...

(٢) وفي «كتابي «الحُجَّة القائمة في (نُصْرَةِ) (اللجنة الدائمة)» (ص١٤٣-١٤٤) رأي الشيخ الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ في (الفتوى)-.

ومشهورٌ على (الإنترنت) -ومُتداوَلٌ- جدًّا- رأيُ الشيخ عُبَيد الجابري -في (الفتوى)-، وكذا الشيخ سَعْد الحُصَيِّن...

وثَمَّةَ آراءٌ أُخرَى لآخَرين...

... وفَّقَ اللهُ الجميعَ لِـمَا يُحِبُّ ويَرضَى...

-جزاهُمُ اللهُ خيراً- لمْ يُعْطِ - فتوَى (اللَّجنة الدائمة) -بعدَ صُدورِها- أكبرَ من حجمها، ولا أكثرَ مِن قَدْرِها؛ منهُم: سماحةُ أُستاذنا العلَّامةِ الشيخ عبد المحسن العبَّاد البَدْر -حفظهُ الله، ورعاه- لـمَّا سُئلَ عن هذه (الفتوى)، ومـدَى تأثيرها فيمَن صَدَرَت بحقِّه؟

فقال -وفَّقَهُ اللهُ-:

«**لا تُؤثِّرُ فيه**»[1].

وعليه؛ فإنَّ مَثَلِي ومَثَلَ (اللَّجنةِ الدَّائمةِ) -المُوقَّرَةِ- فيما كَتَبْتُهُ[2] مِن (جوابٍ) عليها في الحال- هو نُصرةٌ لها -في المآل-: كمَثَـلِ مـا رُوي -قـديماً- مِـن بَـديعِ المَقال-:

أنَّ رَجُلاً قال لأبيه: يا أَبتِ.. إنَّ عِظَمَ حَقِّكَ عَـلَيَّ لا يُـذْهِبُ صَـغيرَ حَقِّـي عليك، والذي تَمُتُّ به إليَّ أَمُتُّ بمِثْلِهِ إليك، ولستُ أَزْعُمُ أنَّا على سواء..[3].

فجزاهُمُ اللهُ خَيراً، وباركَ فيهم، وشَكَرَ لهم[4]...

---

(١) «تُحفة الطالب الأبيّ بترجمة... علي بن حسن الحلبي» (ص٤٢)، و«قُـرّة عُيـون السَّلفيِّين..» (ص١١٣) -كلاهُما للأخِ الفاضِل علي أبو هنيَّة -وفَّقَهُ اللهُ-؛ نَقَلَها سَماعاً (مُباشراً) -منه -حفظهُ اللهُ-.

(٢) مُسْتَعِيذاً بالله مِن شرِّ نَفسي، وسيِّئاتِ عملي...

(٣) «المُجالَسَة وجواهر العِلم» (١٠٩٢)، و(٣٢٢٠) -للدِّينَوَرِيِّ-.

(٤) وقد طبعتُ مِن هذا الكتابِ خمسَ عشرةَ نسخةً تجريبيَّةً -فقط- مِن قَبْلُ-..

وبعد:

فمِن بابِ الفَأْل الحَسَن، والبُشرى الطيِّبة -ربَّنا زِدْنا ولا تَنْقُصْنا-: أُوْرِدُ أبياتاً مِن (قصيدة) -لي- مُكَوَّنةٍ مِن سَبعةَ عَشَرَ بيتاً مِن الشِّعر؛ كُنتُ نَظَمْتُها قَبلَ سَنَة (١٤٢٣هـ)-أثناءَ زِيارةٍ لي إلى(الرِّياض)-،بعُنوان: (محنة التَّكفير)[1]؛كان أوَّلَها قولي:

هي مِحنةٌ لا بل ستغدُو مِنحةً ... فضلَ الكريمِ القادرِ المنَّانِ

... فقد أَوردَ هذا البيتَ -مِن شِعْرِي- على (مِنبَرِ المسجدِ الحَرام)[2]

(١) وقد نَشَرَها -قديماً- الأخُ الدُّكتور الشَّيخ خالد العنبري -حفظهُ اللهُ- في كتابِهِ «الحُكْم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، وأُصول التَّكفير» (ص٢٥٧ - ط١٤٢٣هـ).

(٢) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٥٢٨):

«... أهلُ السُّنَّةِ أَحيَوْا ما جاءَ به الرسولُ ﷺ، فكان لهُم نصيبٌ مِن قولِهِ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرح:٤]، وأهلُ البِدعةِ شَنَؤُوا ما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ؛ فكان لهُم نصيبٌ مِن قولِهِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[الكوثر:٣].

فالحذَرَ الحَذَرَ -أيُّها الرَّجُلُ- مِن أنْ تَكرَهَ شيئاً ممَّا جاءَ به الرَّسولُ ﷺ، أو تَرُدَّهُ؛ لأجلِ هَواكَ، أو انتِصاراً لِمَذْهَبِك، أو لشيخِك، أو لأجلِ اشتِغالِك بالشَّهواتِ، أو بالدُّنيا؛ فإنَّ اللهَ لم يُوجِبْ على أحدٍ طاعةَ أحدٍ إلّا طاعةَ رَسولِهِ، والأخذَ بما جاءَ به؛ بحيثُ لو خالفَ العبدُ جميعَ الخَلْقِ، واتَّبعَ الرَّسولَ: ما سألَهُ اللهُ عن مخالفةِ أحدٍ؛ فإنَّ مَن يُطيعُ أو يُطاعُ إنَّما يُطاعُ تَبَعاً للرسولِ، وإلّا لو أمرَ بخلافِ ما أمرَ بهِ الرَّسولُ: ما أُطيعَ.

فاعْلَم ذلك، واسْمَعْ وأطِعْ، واتَّبِعْ، ولا تَبْتَدِعْ: تَكُن أبْتَرَ مَردوداً عليكَ عَمَلُك، بل لا خَيرَ في عملٍ أبْتَرَ مِن الاتِّباع، ولا خيرَ في عامِلِهِ...».

... سائلاً ربِّي -سُبحانَهُ- أنْ أكونَ مِن أهلِ السُّنَّةِ؛ الذابِّينَ عنها، المُجتمِعين عليها، الدَّاعِين إليها...

-بتاريخ: ٢٥/ ٣/ ١٤٢٥هـ -فضيلةُ الأخ الشَّيخ الدُّكتور عبد الرحمن السُّدَيس -إمام الحرم المكِّي- وفَّقَهُ اللهُ، وزادَهُ مِن فضلِه- .

ولِتَمامِ الفائدةِ؛أَسوقُ بعضاً آخَرَ مِن أبياتِ هذه القصيدةِ-مع تَعديلٍ يَسيرٍ-:

بالعلمِ و الصبرِ الجميلِ وردُّنا ... برهانُ صدقٍ واضحُ التّبيانِ
و تعاونٌ مع إخوةٍ في سُنَّةٍ ... حَقُّ الأخوّةِ ظاهرٌ لِعَيَانِ
قد كان إفتاءٌ مَضَى مِن (لَجَنَةٍ)[1] ... فيه البيانُ لِنَوْعَيِ الكفرانِ[2]
هذا هو الأصلُ الأصيلُ و ضابطٌ ... لأمانٍ او أمنٍ كذا إيمانِ
ومفارقٌ هذي الأصولَ مخاطرٌ ... بل واقعٌ بمتاعبٍ مُذْ آنِ
لا تنتهي إلا يَشاءُ إلهنا ... ذي فتنةٌ سُوءٌ مدى الحَدَثانِ
«تحذيرُنا» واللهُ يَعلمُ إنَّهُ ... محضُ النصيحةِ بالهدى الرَّبَّاني
لا ليس مدحاً للظَّلُوم وفِعْلِهِ ... مِن حاكمٍ أو جائرٍ بِهَوَانِ
لستُ المُداهِنَ في كلامٍ مُنْكَرٍ ... بل صادقٌ في ظاهرٍ وبِطَانِ
مِن غيرِ تَزكِيَةٍ لِنَفْسِي ظِنَّةً ... لكنَّني والحقَّ مُلتقيانِ

(١) هي عدّة فتاوى صدرَت عن (اللجنة الدائمة) -قديماً- موافقةٌ لِمَا نُرَجّح في مسألة (تكفير الحاكم بغير ما أنزلَ اللهُ)- على التَّفصيل-.

انظُر مجموعةً- منها- في كتابي «الأجوبة المُتلائمة على فتوَى اللجنة الدائمة» (ص٢١-٢٤).

(٢) مَصدَر (كَفَرَ)، لا مُثنًّى: (كُفر).

وعليه؛ فإنَّ مقصودَ كِتابي -هذا- الذي بَيْنَ يَدَيْكَ -أخي القارِئ- «**الجهود (العلميَّة) الدالَّة على مكافحة (المملكة العربية السعودية) للإرهاب، والغُلُوّ في التكفير، وتطرُّف الفئة الضالَّة**» -هو: بيانُ ائتلافِ التَّوجُّه (العلميِّ) العامِّ لـ(**المملكة العربيَّة السُّعوديَّة**) -عُلماءَ وحُكَّاماً -وفَّقَهُمُ اللهُ -أجمعِين- مع مَضمونِ كِتابي «التحذير من فتنة التكفير»[1] -ذاك- وهدفِه-؛ دلالةً على وحدة المنهج، واتِّحاد الهُموم، ووُضوح التصوُّرات -**علماً، وعملاً، واعتقاداً**-؛ ولاءً وَوَفاءً...

راجياً ربِّي -سُبحانه- أنْ يكونَ كتابي هذا -ولا مُوَفِّق إلّا هو -جَلَّ في عُلاه- علاجاً للتفرُّقِ الشَّديدِ الذي حَصَلَ بسببِ ذيَّاك (التحذير) مِن كتابي «التحذير من فتنة التكفير»، والذي طارَ به أقوامٌ، وطيّره آخَرُون[2]؛ لأهدافٍ شخصيَّة، أو مَآرِبَ حِزبيَّة، أو أفكارٍ ضلاليَّة؛ لعلَّهُ يفتحُ -بذا- إن شاء

(١) ولا يَخْلُو كِتابٌ في الدُّنيا -قَبْلاً ولا بَعْداً- مِن خَطَإٍ، أو مُلاحَظَة، أو نَقْد؛ حاشَا كِتاب الله -تعالى-.

(٢) ومِن آخر (!) ما وقَفْتُ عليه مِن استغلال (التَّكفيريِّين) لـ(فتوَى اللَّجنة الدَّائمة) في (التّحذير) مِن كتابي «التحذير من فتنة الغلو في التكفير» -وقد سَمَّوْا أنفُسَهم (!): (جماعة التّوحيد والجهاد!)-: ما وَرَدَ في كتابٍ سَمَّاهُ مُسَوِّدُهُ (المَجهولُ= أبو يحيى عبد الله بن عبد الرحمن المدني!!-!): «بَيْن السَّلفيَّة الشَّرعيّة وأدعِيائِها!» (ص١١ - ط١٤٣٢هـ) مِن العَزْو لـ(الفتوَى) -بتحريفٍ! وإضافاتٍ! وتزيُّداتٍ-! حتّى زَعَمَ مُسوِّد الكِتاب (ص٢٢) -عن (السَّلَفِيَّة) -الحَقَّة- ويَقصدُنا!- مِن ضِمْنِ ما جَهِلَ وكَذَبَ وافترَى- القيامَ بِـ: (الذَّبِّ عن القوانين الوضعيَّة وأهلِها)!!

... والله؛ إنَّهُ لَكَذِبٌ مَأْفُون... ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾؛ مِمّا له يفترُون، وبه يَكْذِبُون...

الله- صفحةً جديدةً في صِلات أهل العلم -بعضِهم مع بعضٍ-، وعلاقاتِ دُعاة الكتاب والسُّنَّة -فيما بينهم-؛ وتُناصُحاً، وبالحقِّ والصَّبرِ، والمرحمةِ: تَوَاصِياً وتَواصُلاً...

مع الاحترامِ -كُلِّهِ- لِعُلمائِنا الأعلام، ومَشايِخِنا الكِرام -بارك فيهم ربُّنا المَلِكُ العَلَّام-؛ والذين هُم «مصابيحُ الهُدَى، وحُماة الحقّ، وأنصارُ دينِ الله - تعالى-»[1].

وكانُوا بحاراً للعُلومِ عميقةً ... وكانُوا جِبالاً للحُلُوم رَواسِيَا
وكانُوا مَصابيحَ الهُدَى ونُجومَها ... بهم يهتدي مَنْ كان في الليلِ سَارِيا[2]

فاللهَ العظيمَ أَسْأَلُ -وبأسمائِهِ الحُسنَى وصِفاتِهِ العُلَى أَتَوَسَّل: أنْ يَحفَظَ أُمَّتَنا..

وأنْ يَجْمَعَ -على الحقِّ -كَلِمَتَنا...

وأنْ يُسَدِّدَ دَرْبَنا، ويُحَقِّقَ -بالهُدَى- غايتَنا...

وأنْ يُعْظِمَ -في الله -مَحَبَّتَنا، وأُلْفَتَنا...

وأنْ يُعيذَنا مِن شُرورِ أنفُسِنا، وسيِّئاتِ أعمالِنا..

وأنْ يَنصُرَنا بالحقِّ، وأنْ يَنصُرَ الحقَّ بنا..

---

(١) «أثر الدعوة السلفيَّة في توحيد (المملكة العربية السعودية)» للدكتور حمود الرحيلي -«مجلة الجامعة الإسلامية» (العدد ١٠٨ - ص٢٤٧).

(٢) «مجلة المقتبس» (عدد ١١ - ص١٦).

«اللهمَّ رَبَّ جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطِرَ السَّماواتِ والأرض، عالِمَ الغيبِ والشَّهادةِ، أنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فيما كانُوا فيه يَختلِفُون، اهْدِنِي لِـمَا اخْتُلِفَ فيه مِن الحقِّ بإذنِك، إنَّكَ تَهْدِي مَن تَشاءُ إلى صراطٍ مُستقيم»[1].

... إنَّهُ -سُبحانَهُ- سَميعٌ مُجيبٌ.

وصلّى اللهُ وسلّم وبارك على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِه -أجمعين-.

وآخِرُ دَعوانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَـمِين.

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

ضُحَى يومِ الخَميس ٢٩-ذي القعدة- ١٤٣٢هـ

مدينة طارق/ عمان-الأردن

(١) رواهُ مُسلمٌ (٧٧٠) عن عائشةَ -رضيَ اللهُ عنها-.



-مدخل-

«النصيحةُ لعلماءِ المُسلمِينَ؛ هي: نَشرُ محاسِنِهم، والكَفُّ عن مَساوِئِهم، والحِرصُ على إصابتِهِم الصَّوابَ؛ بحيثُ يُرشِدُهُم إذا أخطأُوا، ويُبيِّنُ لهُم الخطأَ على وَجْهٍ لا يَخدِشُ كرامتَهُم، ولا يَحُطُّ مِن قَدْرِهِم؛ **لأنَّ تخطئَةَ العُلماءِ على وَجْهٍ يَحُطُّ مِن قَدْرِهِم ضَرَرٌ على عُمومِ الإسلامِ**؛ لأنَّ العامَّةَ إذا رَأَوُا العُلَماءَ يُضلِّلُ بعضُهُم بَعضاً؛ سَقطُوا مِن أعيُنِهم، وقالوا: كُلّ هؤلاء رادٌّ ومَردودٌ عليه؛ فلا نَدرِي مَن الصَّوابُ معه!

فلا يأخذُونَ بقولِ أيِّ واحدٍ مِنهُم.

لكنْ؛ إذا احترمَ العُلماءُ بعضُهُم بعضاً، وصارَ كُلُّ واحدٍ يُرشِدُ أخاهُ سِرًّا -إذا أخطأَ-، ويُعلِنُ للناسِ القولَ الصَّحيحَ؛ فإنَّ هذا مِن أعظمِ النَّصيحةِ لِعُلَماءِ المُسلمِين»[1].

---

(١) «شَرح العقيدة الواسطيَّة» (٢/ ٣٤٣) -للشيخ العلَّامة الفقيهِ محمد بن صالح العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ-.

وقد نَقَلَهُ الأخُ الشَّيخُ محمد هشام طاهري -وفَّقَهُ اللهُ- في كتابِهِ «تقريرات أئمَّة الدَّعوة في مُخالفةِ مَذهب الخوارج، وإبطاله» (ص٢٨٨-٢٨٩).

وهو رسالةُ دُكتوراه -في الجامعةِ الإسلاميَّةِ / المدينة النَّبويَّة-؛ ناقَشَها سماحةُ مُفتِي بلادِ الحَرَمَين الشيخ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الله آلِ الشَّيخِ -حفظهُ اللهُ- كما سيأتِي (ص٧٧)-.

ورحِمَ اللهُ أُستاذَنا الشيخَ محمدَ بنَ صالحِ بنِ عُثَيمين؛ فقد كان صائبَ النَّظرة، دقيقَ الفِكرة: لـمَّا قالَ لي -عندَ سُؤالِي له- شخصيًّا[1]- بحُضورِ بعضِ طلبةِ العِلْمِ الأفاضلِ - عن (فتوى اللجنة الدائمة) في (التحذيرِ) مِن كتابي «التحذير من فتنة الغلو في التكفير»[2] -ما نصُّهُ -حرفيًّا-:

> «هذا غلطٌ مِنَ اللَّجْنَةِ.
>
> وأنا مُستاءٌ مِنْ هذِهِ الفَتْوَى.
>
> وَلَقَدْ فَرَّقَتْ هذِهِ الفَتْوَى المُسْلِمِينَ في أَنْحاءِ العَالَمِ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ يَتَّصِلُونَ بِي مِنْ أَمْرِيكا وأُورُوبّا.
>
> وَلَمْ يَسْتَفِدْ مِنْ هذِهِ الفَتْوَى إِلاَّ التَّكْفِيرِيُّونَ، والثَّوْرِيُّونَ».

وقد كان فضيلةُ الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- سُئِلَ -قَبْلاً- بتاريخ ٢٨/ جُمادَى الآخرة/ ١٤٢١هـ -مِن قِبَلِ بَعضِ إخوانِنا طلبةِ العلمِ اليَمَنِيِّين -كما سَمِعْتُهُ (بنَفْسِي) -أيضاً- مِن صَوْتِهِ في شريطِ التَّسجيل-، وفرَّغْتُهُ بِيَدي-:

---

(١) وذلك بتاريخ: ٩/ رجب/ ١٤٢١هـ - في منزلِ بعضِ أبنائِهِ -في الرِّياض-.

وللأمانةِ (العلميَّة)؛ كان لفظُ سماحةِ شيخِنا ابنِ عُثَيْمين -رَحِمَهُ اللهُ- في (جوابِهِ): بدلَ كلمةِ (يتَّصلُون): كلمةَ (يزهمون) -بلهجة أهل نجد-.

(٢) كِلْتَا الصُّورتَيْن مِن كتابي «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان، والردّ على المُرجئة» (ص١٤-١٥ ط٢) -المطبوع سنة ١٤٢٢هـ-.

«الكِتَابَانِ: مَا قَرَأْتُهُمَا.
وَهَذِهِ الفَتْوَى: لا أُحِبُّ أَنَّهَا صَدَرَتْ؛ لأَنَّ فِيهَا تَشْوِيشًا عَلَى النَّاسِ.
وَنَصِيحَتِي لِطَلَبَةِ العِلْمِ: أَنْ لا يَغْتَرُّوا بِفَتْوَى فُلانٍ، وَلا فُلانٍ».

... ولقد وَقَعَ -بل أكثرَ وأشدَّ!- ما قالَهُ الشيخُ -رحمةُ الله عليه-:

*** فلَم يَسْتَفِدْ مِن هذه (الفتوَى)؛ إلّا التَّكفيريُّون، والثَّوريُّون!!**

*** ووَقَعَ -بسببِها- تَشويشٌ[1] على النَّاس!**

نَعَم؛ والوَقائعُ المُؤكِّدة لذلك -في عددٍ مِن بلادِ الإسلامِ -كالسُّعوديَّة[2]، والأُرْدُنّ، ومِصر، والعِراق، والمَغرب، و.. و.. -كثيرةٌ -جدًّا-.

وما أحداثُ (١١ سبتمبر) -وبواعثُها، وأسبابُها، ودوافِعُها، وتَداعِياتُها، وتوابِعُها- عن المُنصِفِ ببعيدةٍ!

(١) وقد سمع بعضُ تلاميذ الشيخ ابنِ عُثيمين -منه- أيضاً- نحواً مِن هذه الكلمةِ؛ حيثُ نَقَلَ عن الشيخ قولَهُ - (بتعبيره = هو!)-: (فَذَكَرَ أَنَّها شوّشت)!

وانظُر -للتفصيل والبيان-: «الحجَّة القائمة في (نُصْرَةِ) (اللجنة الدائمة)» (ص٢٥).

(٢) انظُر كتابي «الحُجَّة القائمة ...» (ص١٠٦).

ففيه توضيحٌ وبيانٌ...

ولقد تنبَّهَ أولِياءُ الأُمور -عُلَماءَ وحُكَّاماً- وبخاصَّةٍ في (المملكة العربية السُّعوديَّة) -وقاها اللهُ الشَّرَّ- إلى هذا الخَطَرِ الدَّاهِمِ، وعرفوا شديدَ آثارِهِ، وعظيمَ مَفاسِدِهِ؛ فاجْتَهَدُوا -جَميعاً- في السَّعْيِ إلى كَبْتِهِ، ووَأْدِهِ، وتَجفيفِ مَنابِعِهِ؛ وذلك بِصُوَرٍ شتَّى مُتعدِّدَة -كُلٌّ بِحَسَبِهِ-.

ولا أُريدُ -ها هُنا- الحَصْرَ الاستقرائيَّ- أو الاستِعراضَ التَّاريخيَّ- لهذه الجُهود -جُلِّها، أو كُلِّها- وهي كثيرةٌ -جدًّا -والحمدُ لله-؛ وإنَّما أُريدُ - فقط- سَوْقَ ما يتعلَّقُ بآخِرِ (مُؤتمرَيْنِ) دعويَّيْنِ عِلميَّيْن -فيما أعلمُ- وليسَ بينهُما أكثرُ مِن عام واحدٍ- عُقِدَا -قريباً- في بلادِ الحَرَمَيْنِ الشريفَيْنِ-صانَها اللهُ مِن الفِتَنِ-؛ تحذيراً مِن هذه الأفكارِ المُنحرِفَةِ الضالَّةِ.

إضافةً إلى بعضِ الجهودِ العلميَّةِ العقائديَّة -الأُخرَى- التي تَصُبُّ في هذا البابِ -نَفْسِهِ-.

أمّا أوَّل ذَيْن المُؤتمَرَيْن؛ فهو:

* مُؤتمَر: **(الإرهاب بين تطرُّف الفِكْرِ، وفِكْرِ التَّطَرُّف)**.

وقد عُقِدَ بتاريخ: ١٢ - ربيع الثاني - سنة ١٤٣١هـ - في المدينة النبويَّةِ-.

وأمّا المُؤتمَرُ الثَّاني؛ فهو:

* مُؤتمَر: **(ظاهرة التَّكفير؛ الأسباب، الآثار، العِلاج)**.

وقد عُقِدَ بتاريخ: ٢٢ - شوّال- سنة ١٤٣٢هـ - في المدينة النَّبويَّةِ- أيضاً- قَبلَ أكثرَ -بقليل- مِن شَهْرٍ مِن الآن-.

وليسَ مِن شكٍّ عندَ كُلِّ ذي بصيرةٍ: أنَّ كِلَا مَوضوعَي المُؤتمَرَيْن مُترابِطان مُتَّصِلان، لا يكادُ أحدُهُما يَنْفَكُّ عن الآخَرِ:

فلا تكفيرَ إلّا بإرهاب..

ولا إرهابَ إلّا مع تكفير...

نَعَم؛ نَقْصِدُ: (الغُلُوَّ في التَّكفيرِ)(١)..

ونقصدُ -أيضاً-: (الإرهابَ المُنحرِفَ عن المعنى القُرآني -الحقّ-(٢))..

---

(١) فـ(التَّكفيرُ) -مِن حيثُ هُوَ- بضوابطِهِ وأُصولِهِ- مَنهجٌ حَقٌّ؛ له أهلُهُ، ولهُ قواعدُهُ...

(٢) وهو المذكورُ في قولِهِ -تعالى- في مَعْرِضِ المَنِّ الإلهيِّ-: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[الأنفال:٦٠].

قال العلّامةُ الطاهر ابن عاشور في تفسيرِه «التحرير والتنوير» (١٠/ ٥٦) -أثناء تفسيرِه للآية الكريمة-:

«والإرهاب: جَعْلُ الغَيْرِ راهباً -أي: خائفاً-؛ فإنّ العدوَّ إذا عَلِمَ استعدادَ عَدُوِّه لِقتالِهِ: خافَهُ، ولَمْ يَجْرَأْ عليه، فكان ذلك هَناءً للمُسلِمين، وأَمْناً مِن أنْ يَغْزُوَهُم أعداؤُهُم...».

قُلْتُ:

وهو في معنى ما يُسَمَّى في اللغة العسكرية -اليومَ-: (الردع).

ولعلَّ في مُجَرَّدِ ذِكْرِ (أسماءِ) بعضِ (الأبحاثِ) المُشارِكَةِ في كِلَا المُؤتمَرَيْن -فضلاً عن شيءٍ مِن الإضاءة حولها- ما يَكْشِفُ حَجْمَ مُشكِلَةِ (التَّكفير = الإرهاب) -فِكْراً وواقعاً-، وحقيقةَ إدراكِها، ونوعَ -وحَجْمَ- علاجِها.

وهو الأهمُّ -ها هُنا-..



-١-

(الإرهاب بين تطرُّف الفكر، وفكر التطرُّف)

* وهذا هو اسمُ (المُؤتمرَ الأوَّل).

ومِن أهمِّ أبحاثِهِ:

١- «الإرهاب جريمة العَصْر» لمعالِي الأخ الكبير الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشَّيخ -حفظهُ اللهُ ورعاه-.

٢- «حِوار العُلماء مع أصحاب الاتِّجاهات الضالَّة، وأثره في مُعالجة الفِكر المُتطرِّف».

٣- «المُعالجَة الفِكريَّة لظاهِرَتي التَّطرُّف والإرهاب».

٤- «الإرهاب وعلاقتُهُ بالخوارج..».

٥- «دور العُلماء في تصحيح التَّفسيرات والمَفاهِيم الخاطئة لقضايا التَّكفير، والجِهاد، والوَلاء والبراء، وبيان حقوق وُلاة الأمر».

٦- «فِكر الخَوارج بين النَّظريَّة والتَّطبيق».

٧- «تفسير الخَوارج الخاطئ للتكفير، والآثار المترتِّبَة على ذلك».

٨- «مخاطر الإرهاب وآثاره في تشويه صورة الدِّين والمُتديِّنين».

٩- «الجهل بالدِّين أساس التطرُّف ومَنبع الإرهاب».

١٠- «مُعالجة الغُلُوّ والتطرُّف لاستئصال الفِكر التَّكفيري».

وقد كان مِن أبرزِ (توصيات) هذا المُؤتمر (الأوَّل):

١- يُوصِي (المُؤتمَر) شبابَ المُسلمِين بالتمسُّك بوسطيَّة الإسلام واعتداله، وتسامحه مع الآخَر[1]، والالتِفاف حول القيادات[2] في بُلدانهم، والحذَر مِن مفارَقَة جماعة المُسلمين، وأخذ الدين عن علمائه المتخصِّصِين الثِّقات، والمعروفين بوسطيَّتِهِم، ونَبذ التَّفسيرات الخاطئة لقضايا التكفير والجهاد، والولاء والبراء.

٢- يدعو (المؤتمر) الجماعاتِ المتطرِّفةَ -المُنتَسِبَةَ إلى الإسلام- إلى ما يلي:

أ- أنْ تتَّقِي الله -عزَّ وجلَّ- في الإسلام والمُسلمِين، وأنْ تُفكِّر تَفكيراً جادًّا وواعياً بما أصاب الإسلامَ والمُسلمِين على أيدِيهم -وبسبَبِهِم- مِن كوارِث ونَكَباتٍ.

(١) مصطلح (الآخر) -اليومَ- وُسِّع -جدًّا- (!)؛ فيحتاجُ إلى شيءٍ مِن الضَّبطِ!
(٢) فَهُم -إذَن- لَيْسُوا كُفَّاراً -كما يَفترِيهِ التَّكفيريُّون ومَن لَفَّ لَفَّهُم-!

ب- أنْ تَكُفَّ عن إقحام الإسلام في خطابِها الإعلامِيّ الضالّ.

ج- أن تتوقَّف عن ارتكاب الأعمال الإجراميَّة، وتعودَ إلى رُشدِها، وتسلكَ سبيلَ الجماعاتِ التي أعلَنَت عن توبتِها وتَبَرُّئها مِن الأعمال الإرهابيَّة.





-٢-

(ظاهرة التكفير: الأسباب، الآثار، العلاج)

* وهذا هو اسمُ (المؤتمر الثاني).

وِمن أهمّ أبحاثِه:

١- «الجهل بالعلم الشرعيّ، وأثره في نُشوء ظاهرة التكفير»:

وفيه الكلامُ عن:

الغُلُوّ في دعوَى **الحاكميَّة**[1]، وسوء فهم قاعدة (الولاء والبراء)...

٢- «الأسباب الفكريَّة المؤديّة لظاهرة التكفير»:

وفيه الكلامُ عن:

أ- وُجوب إعادة الثقة بين العلماء **والحُكَّام**[1] والشَّباب، على أُسُس سليمة

(١) ممَّا جَعَلَ بعض الناس (يَحصُرُ) = (العقيدة)، و(شُمولها) بـ(الحاكمية) -فقط-! ولستُ أدري (!) كيفَ فُهِمَ (!!)-مِن إنكاري هذا- (التّهوينُ) مِن خطر الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ!! فانظُر مُناقشةَ هذا الحصر الباطل -ورَدَّ ما فُهِمَ مِن رَفْضِه!- في «الحُجَّة القائمة في (نُصْرَةِ) (اللَّجنة الدَّائمة) (ص١٢٢).

مِن وَعْيٍ لواقِع الأُمَّة، وتمسُّكٍ بشريعتِها السَّماويَّة، وتمكين العُلماء الربَّانِيِّين مِن القيام بواجِبِهم، وفَتح السُّبُل لكلمتِهم، والسَّماحِ بمُرورِها إعلاميًّا.

ب- وُجوب التَّحذير مِن التَّهاوُن في **طاعةِ أولياءِ الأَمْر**[1]، أو الخُروج عليهم؛ لما لِذلك مِن عواقِبَ سيِّئةٍ؛ مِن أهمِّها: فقدانُ الأمن الذي هو مادَّةُ حياة النّاس، وبوجوده تُقامُ الشَّعائر، وتُنفَّذ الحُدود، وتتيسَّر معايشُ النَّاس.

ج- ضَرورة العَمَل على مَنْع مَن لا يُوْثَقُ بعِلْمِهِ وعقلِهِ وخُلُقِه مِن إصدارِ الفتاوَى التي تَمَسّ أَمْنَ المُجتمع، وتماسُكَ الأُمَّة، أو تُؤدِّي بها إلى الحَرَج، أو بمصالِحِها إلى الضَّرَر.

٣- «المُجتمع الإسلاميّ وشُبهة عَدَم تطبيقِهِ للشريعةِ الإسلاميَّةِ»:

وقد تكلَّمَ فيه عن:

ظاهرة التَّعامُلِ مع الدُّوَلِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ ذات النُّظُم القانونيَّة الوضعيَّةِ[2]؛ إذ أصبحَت تُرمَى بالتكفيرِ: بحُجَّةِ **الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -تعالى-**.

مُتطرِّقاً إلى تحديد مُصطَلَح الانحراف الذي يتخذهُ بعضُهُم ذريعة للخُروج على الحاكِم المُسلم...

(١) فـ(القادة) هُم (الحُكّام): الذين هُم -حقيقةً- (أولياء الأمور)...

(٢) انظر التعليق السابق، واربطه بِها هُنا!

وانظُر حاشية (ص٢٤) -السابقة-.

٤- «خُطورة ظاهرة التَّكفير»:

وفيه الكلامُ عن:

ظاهرة التَّكفير، وآثارها، وكشف زيغها وأباطيلِها، مع بيان خُطورته، وإبراز مفاسد هذه الظاهرة، **وعلاقتها بالتَّفجيرات**، وتأثيرهما في الفساد، فضلاً عن أثرِ الغُلُوّ التَّكفيريّ على التَّصوُّرات الفِكريَّة، والفُروع الفِقهيَّة.

٥- «شُبُهات الجماعات التكفيريَّة -المُعاصِرَة-؛ المُتعلِّقَة بالتَّكفير، والجِهاد -والردّ عليها-»:

وفيه الكلامُ عن:

شُبهة تكفير الحاكِم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -بإطلاق-!

٦- «آثارُ ظاهرة التَّكفير»:

وفيه الكلامُ عن:

تنشئةِ الشَّبابِ على العُنف والتعصُّب دُونَ نَظَر أو تفكيرٍ، فيتركون خدمةَ وطنهم، والدِّفاعَ عنه؛ **لاعتقادِهِم كُفْرَ الحُكومة التي تَرْعَى الوَطَن!**

بل قد يتخلَّى الشَّبابُ عن إعالةِ أُسَرِهِم؛ بحُجَّةِ اللَّحاقِ بالجماعةِ التي يعتقدُونَها! فتشيع الفوضَى في الدَّولةِ المُسلمةِ، وتضعفُ قُوَّتُها، وتنشَب الحُروبُ الأهليَّة، والصِّراعاتُ الطائفيَّة -داخلَها-، ويستغلّ الأعداء مِن الخارج بدعة التكفير للسيطرة على الدَّولة المُسلِمَة، واستنزاف مواردِها.

٧- «أثر الغُلُوّ في التَّكفير في مُستقبَلِ الإسلامِ»:

وفيه الكلامُ عن:

الغُلُوِّ في التَّكفيرِ، وأنَّهُ يُؤدِّي إلى شُيوع العَداوة والبغضاء، والتفرُّق، والاختلاف بين المُسلمِين؛ ممّا يُضعِف قوّةَ المُسلمِين، ويُؤثِّر على مُستقبَل الإسلام.

وأنَّ ما يترتَّب على الغُلُوّ في التَّكفير -مِن **استحلالِ الدِّماء، وقَتْل الأبرياء**- يُرَسِّخُ لدى الغربِ: أنَّ الإسلامَ هو الخطرُ الذي يتهدَّدُهُم! ولا بُدَّ مِن مُواجهتِهِ.

وأنَّ المُمارَساتِ الخاطئةَ -في تطبيقِ الإسلامِ- تَحُولُ دُونَ دُخولِ النَّاسِ فيه؛ مِمَّا يَقِفُ عائقاً أمامَ عالميَّة هذا الدِّين.

وأنَّ الغُلُوَّ في التَّكفيرِ مِن أسبابِ انتشارِ الإرهابِ.

وهذا يَرْبِطُ الإرهابَ -في عُقولِ النّاسِ- بالإسلامِ؛ ممَّا له أثرُهُ البالغُ في حاضرِ الإسلامِ ومُستقبلِهِ.

٨- «وسائل عِلاج ظاهرة التَّكفير»:

وفيه الكلامُ على:

مسؤوليَّة **الحُكَّام** -الكبيرة- في التَّخطيط لمواجهة هذا الفِكر المُنحرِف؛ بالإعدادِ مع أهل العِلْمِ؛ لتحقيقِ الأمنِ الفِكْرِيِّ للبلادِ والعِبادِ.

٩- «مُقارَبَة الأمن العقديّ .. لمواجهة المَنظومة التكفيريَّة..»:

وفيه الكلامُ عن:

أسباب نُمُوِّ الفِكرِ التَّكفيريِّ بَيْن المُسلمِين -بخاصَّة شريحَةَ الشَّباب-، وأثَـر خِطاب بعض المُفكِّرين الحركيِّين[1]؛ التي أغرقت في وَصْف **المُجتمعات المُسلِمَة** بـ(الجاهليَّة)!

بل بعضُهُم قد أنزلَ **المُجتمعاتِ المُسلِمَةَ المُعاصِرَةَ** مَنزلـةَ المُجتمـع المَكِّـيِّ في التَّشريعِ!

فبهذا الوَصْفِ صارَ أفرادُ الجَماعةِ الحركيَّـةِ هُـم المُـؤمنِين حقًّـا، ولهُـم أمـيرٌ يُعطونَهُ البَيعة على السَّمْعِ والطَّاعةِ.. وما دُونَهُم هو **مُجتمع جاهليّ!**

١٠- «منهج الوسطيَّة في الإسلام، وأثره في الوِقايةِ مِن ظاهرة التَّكفير»:

وفيه الكلامُ حولَ:

أبرزِ القضايا الشرعيَّة التي وَقَعَ فيها الانحرافُ عن المنهج الوسط في مسألة الغُلُوِّ في التَّكفيرِ، والتي أوجَبَت العُدوانَ والتَّعدِّي على **دِماء النَّاسِ، وأمـوالِهم، وأعراضِهِم.**

(١) يقصد: (سيِّد قُطْب).

ولي في نقد أفكارِهِ المُنحرِفَة كتابان مطبوعان - بحمدِ الله-.

وأقولُ -أخيراً-:

إنَّ مُجْمَلَ مواضيع هذه الأبحاث العِشرين -في كِلَا المُؤتمَرَيْن- لا يَخْرُجُ - بحالٍ- كما هو ظاهرٌ بَيِّنٌ- عن رُوحِ، وفحوَى، ومَغْزَى، وهدف كتابي «التحذير من فتنة التكفير» -أفكاراً ومَضامين-!

فما الذي جَعَلَ هذه الأبحاثَ -والمواضيعَ- مقبولةً -هذه السَّنَة!-؟!

وكتابي -ذاك- مَرفوضاً -قبلَ أربعَ عشرةَ سنةً!-؟!

فإنْ قيلَ:

انتُقِدَت على الكتاب (!) مسائلُ[1]!

فأقولُ:

كُلُّها -على فَرْضِ التَّسليمِ بها- جميعاً!-: لا تُؤثِّرُ على أصلِ منهجِ الكِتابِ، وما وُضِعَ له، والغايةِ الأساسِ مِن تأليفِهِ -مُطْلَقاً- وهي: «التحذير من فتنة الغلو في التكفير» -بما يَدُلُّ عُنوانُهُ عليه-!

فالتشغيبُ على الكتاب -بمثل تلكم المسائل غير الأصليَّةِ -فيه- فضلاً عن (التحذير) منه-: ضيَّع على عُمومِ المسلمين مقصودَهُ الأوَّل، وهدفَه الأساس!

(١) انظُر ما تقدَّم (ص١٤).

فأخطرُ ما بحثتُهُ -وأهمُّهُ- فيما ذَكَرْتُ -في كِتابِي-: خُطورةُ تكفيرِ الحُكّام المُسلمِين -بغيرِ حقٍّ-، وما يَتْبَعُ ذلك مِن فسادٍ وإفسادٍ له أوّلٌ، وقد لا يكونُ له آخِرٌ!

وهذا -نَفْسُهُ- ما قالَهُ، ونَبَّهَ عليه، وحذَّرَ منهُ مَعالِي الأخ الكبير الشَّيخ العلامةِ أبي محمدٍ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وزير الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد في (المملكة العربيَّة السُّعوديَّة)؛ حيثُ قالَ -حفظهُ الله-:

«كُلُّ الانحرافاتِ الواقعةِ -اليومَ- تَراهَا بسببِ (الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ الله).

كُلُّ الانحرافاتِ الإسلاميَّةِ.. والجماعاتِ الإسلاميَّةِ.. و(جماعة الجِهاد).. و(جماعة التكفير)، و..التفجيرات..وتكفير الدُّوَل..-كُلُّها-لأجلِ (الحُكْمِ)..»[1].

... وهذا هو مقصودُ كِتابي -ذاك-، وهَدَفُهُ الأسمَى، وغايتُهُ العُلْيا -حفظني اللهُ وإيّاك-..

وهو -نَفْسُهُ- سَبَبُ تأليف كتابي -هذا- «الجهود (العلمية) الدَّالَّة على مكافحة (المملكة العربية السعودية) للإرهاب، والغُلُوّ في التَّكفير، وتطرُّف الفئة الضالَّة»، وموضوعُهُ الأجَلُّ، وفِكْرَتُهُ الأَهَمُّ...

(١) قالَهُ -حفظهُ اللهُ- أثناءَ مُناقشتِهِ لأطروحةِ «تقريرات أئمَّة الدَّعوة في مسائل الإيمان» -للأخ ياسر السلامة-.

... أفَلَم يَكُن الأجدَى والأجدَرُ -بصنيعِ مشايخِنا الأفاضل-: لـو[1] نبَّهُـوا على تِلْكُمُ الأغلاطِ -عـلى فَـرْضِ التَّسليمِ بهـا!- للتحـذيرِ منهـا -عـلى وَجْـهِ الخُصوصِ-؛ بدلاً مِن التَّحذيرِ مِن الكتـابِ -كُلِّـهِ[2]- بـما حَـواهُ مِـن أحاسِـنِ النُّقول، ومحاسن النُّصوص، ومكارم الأهداف والغايات -وفي قضيَّةٍ مِن أَجَـلِّ القضايا المُهِمَّات-؟!

أليسَت هكذا الطريقةُ العلميَّةُ المُتوارَثَةُ عن عُلماءِ الإسلامِ الأعلامِ؟!

واللهُ المُستعانُ...



(١) ولكنْ؛ قدَّرَ اللهُ وما شاء فعل!

ولعلَّ في كتابي -هذا-، وكتابي الآخر «الحُجَّة القائمة في (نُصْرَةِ) (اللجنة الدائمـة)» مـا يَـرُدُّ الحقَّ إلى نِصابِهِ...

أرْجُو...

(٢) وفَهِمَهَا (!) أكثرُ الغُلاةُ على التحذيرِ مِن مُؤلِّـف الكتـاب -أصـلاً-؛ فـاتَّهم بالإرجـاء، والتجهُّم، و.. و..!!

أعاذَنا اللهُ وإيَّاكُم مِن الغُلُوِّ، وأهله...



-٣-

مقالٌ، وفتْويَانِ... في (التكفير)، و(الإرجاء)، و(الإيمان)

١- كَتَبَ الأُستاذُ محمدُ بنُ عبدِ السَّلامِ الأنصاريُّ -وَفَّقَهُ اللهُ- مَقالاً بعُنوان: «التكفير بالإرجاء»؛ في مَوقع (حملة السَّكينة للحوار؛ لتعزيز الوسطيَّة http://www.assakina.com/)[(١)] -على شبكة (الإنترنت) العالميَّة-.

وهو موقعٌ علميٌّ سَلَفِيٌّ مَوثوقٌ، مُتَبَنَّى مِن (وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد) -في (المملكة العربيَّة السُّعوديَّة)-.

وقد أثنَى مَعالي وزير الشُّؤون الإسلاميَّة الشَّيخ صالح آل الشّيخ -حفظهُ اللهُ-

---

(١) قال الدُّكتور سَعْد بن عبد القادر القويعي -في مقالٍ له -بتاريخ: (٩-٤-٢٠١١)-:

«يكفي (حَملةَ السَّكينة) فَخراً: أنَّ معالِي الشَّيخ صالح آل الشَّيخ: رَسَمَ لها مَنهجاً مُتوازِناً في هذا الميدان، يعتمد الوسطيَّة والاعتدال في أبهَى صُوَرِهِمَا؛ لمواجهة التَّحدِّيات النابعة مِن تيَّارات التَّطَرُّف والغُلُوّ؛ ولتكونَ مَصدراً للنُّور والعِلم، ومَناراً للخَلْقِ والإنسانيَّةِ.

فالفِكرُ لا يُمْكِنُ مُقاومَتُهُ إلَّا بالفِكْرِ، ولَنْ نَكْبَحَ تَنامِي الفِكْرِ المُتطرِّف إلَّا مِن خلالِ نَشْرِ الوسطيَّة.

وحتَّى لا يَرتابَ راصدٌ لحركةِ (السَّكينة)، ومَسارِ عملِها، وهَدَفِها: **فإنَّ معالي الشيخ صالح هو أحدُ أعمدة هذه الحملة، وهو مَن أشرف عليها قبل ثمانِ سنوات؛ لمواجهة الإرهاب، وتعزيز الوسطيَّة.**

كما أنَّها مِن أهمِّ الجِهاتِ التي ساهَمَت في مُحارَبَة هذا الفِكْر الضَّالّ، وتبصير المُسلمِين بشُرُورِهِ، وبيان مُخالفتِهِ للشَّريعةِ السَّمْحَة، ومُناصحة المُغرَّر بهم مِن شبابِ هذه البِلادِ المُبارَكَةِ».

على (حَملة السَّكينة http://www.assakina.com/) -هذه-؛ وذلك في مُقدِّمَتِهِ على كتاب «خُطورة الإرهاب، ومَسؤوليَّة الأمن الفكري» -للأُستاذ سَلْمان بن محمد العَمْرِيّ-؛ قائلاً:

«إنَّ (المملكة)- مُمَثَّلَةً في (وزارة الشُّؤونِ الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد)-: أسهمَت -أيضاً- مِن خِلال البرنامج المُتميِّز: (حَمْلَة السَّكينة)؛ الذي كان له كبيرُ الأثرِ في علاج المُشكِلَة، وتَحييدِ كثيرين عن التَّعاطُف، أو الانتماء للإرهاب.

وقد كان لهذه الجُهودِ الجليلةِ، والأعمالِ المُبارَكَةِ آثارٌ نافعةٌ، وثِمارٌ يانِعَةٌ، هَدَى اللهُ بها كثيراً مِمَّن ضَلَّ عن سواءِ السَّبيل، فرَجَعَ إلى الصِّراطِ المُستقيم، وأنارَ بها بصيرةَ كثيرٍ مِن النَّاس، فعَرَفُوا الحقَّ، ووَقاهُم شرَّ الوُقوعِ في حَمَأَة الغُلُوّ، والتطرُّف، والإرهاب».

قلت:

ومِمّا يُبيِّنُ قيمةَ هذا العملِ المُبارَكِ: أنَّ (**المملكة العربيَّة السُّعوديَّة**) قد أدرجَت تَجْرِبَة (حَملة السَّكينة http://www.assakina.com) -ونتائجَها- ضمن خطابها في (حقوق الإنسان) -في (جنيف)- كما هو منشورٌ ومشهورٌ-.

وقد قالَ الأُستاذُ الأنصاريُّ -في مَقالِهِ المُشارِ إليهِ- بَعْدَ بيانِهِ ضَلالةَ الإرجاءِ[1]، وخُبْثَ القائلينَ به-:

(١) وفي كتابي «التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلات العلَّامة الألباني في مسائل الإيمان، والرَّدّ على=

«ولَـمَّا كان [هذا] المذهبُ الضالُّ بهذه المنزلةِ مِن الابتداع؛ حَـلَا لِـمَنْ قَـلَّ عِلْمُهُ إلصاقُ تُهمَةِ الإرجاءِ بمن ليسَ أهلاً لتلكَ التُّهَمَة؛ ظانًّا أنَّ تُهمَةَ الإرجاءِ تُهمَةٌ سائغةٌ تُلْصَقُ بكلِّ مَن لمْ يَقْنَعْ برأيِهِ!

واتَّكأَ على تشنيعِ العُلماءِ للمُرجِئةِ؛ وأنَّهُم مُبتدِعَةٌ ضُلَّالٌ[1]؛ لِيُدْخِلَ -في زَعْمِهِ- كُلَّ مَن لمْ يُوافِقْهُ في تكفيرِهِ للطَّواغيتِ -زَعْماً-، فأتَى البابَ على غيرِ وَجْهِهِ؛ فأساءَ مِن حيثُ أرادَ الإحسانَ.

وبناءُ (مسألة الإرجاءِ) على أساسِ (مسألةِ الحاكميَّةِ): مِن مَفاريدِ الغُلاةِ المُكفِّرَةِ[2]؛ لأنَّ الكَلامَ في الإرجاءِ أصلُهُ وأساسُهُ: إرجاءُ العَمَلِ وتأخيرُهُ[3] عن

=المُرجِئة»-وهو الصادرُ قبل فتوَى (اللجنة الدائمة) في «التحذير من فتنة الغلو في التكفير»!-: تَفصيلٌ مُهِمٌّ في تأكيدِ ذلك -على وَجْهِ الحقِّ والحقيقة-..

(١) وهُم كذلك -حقًّا-.

(٢) والأسفُ يَعظُمُ -ويشتدُّ- عندما نرَى الشُّبهةَ -ذاتَها!- صدرَتْ مِن بعضِ مَن نَظُنُّ فيهم الخيرَ -ولا نَزالُ- مِن فُضَلاءِ أهلِ السُّنَّةِ!

(٣) حتَّى هذا -ونحنُ نُخالِفُهُ ونَرَدُّهُ!- لبعضِ عُلمائِنا المُعاصِرين فيه كلامٌ وكلام:

فقد سُئلَ مَعالي الشيخ صالح الفوزان -وفَّقَهُ اللهُ-:

هل الخلافُ مع (مُرجئةِ الفُقهاء) يُخرِجُهُم مِن مُسمَّى (أهل السُّنَّةِ والجماعة)؟

وما حقيقةُ الخلافِ معهم؟

الجواب:

«لا يُخرِجُهُم مِن (أهل السُّنَّة والجماعة)؛ ولـذلك يُسمُّونَهُم: (مُرجئة السُّنَّة)، أو: (مُرجئة أهل السُّنَّة).

لا يُخرِجُهُم هذا عن (أهل السُّنَّة والجماعة). =

أنْ يَدخُلَ في مُسمَّى الإيمانِ؛ أيًّا كان ذلك العملُ ومنزلتُهُ في الإسلامِ؛ سواءٌ كان فَرْضاً أو نَفْلاً.

وظنَّ المُكفِّرَةُ أنَّ مَن لَمْ يُوافِقْهُم في تكفيرِهِم لِأعيانِ الحُكَّامِ فهو ممّن استحقَّ وَصْفَ الإرجاءِ! ورضيَ به مذهباً!

وحَشَروا -لذلك- أدلَّةَ وُجوبِ تحكيمِ الشَّريعةِ؛ وكُفْرِ مَن أقصاها!

وشتَّانَ ما بين هذا وهذا!

والعلمُ إنَّما هو جَمْعٌ بَيْنَ المُتماثِلاتِ، وتفريقٌ بَيْنَ المُختلِفاتِ مِن المسائلِ».

قُلْتُ:

ولقد أصابَ كَبِدَ الحقيقةِ -جَزاهُ اللهُ خيراً- وعلى الحَدّ-...

ويُغْنِي كَلامُهُ -وفَّقَهُ اللهُ- عن كثيرٍ مِن النَّقدِ، والردّ، والصدّ...

= لكنْ؛ ما هُم عليه: خطأٌ في (الإيمان)؛ لأنهم يقولون: إنَّ العملَ لا يَدخُلُ في (الإيمان)! هذا الذي سَبَّبَ كونَهم (مُرجئةً): أرجَؤوا العمل -يعني: أخَّرُوهُ -عن مُسمَّى (الإيمان). وهذا خطأٌ -بلا شكَّ-».

http://www.alfawzan.af.org.sa/node/9524

قُلْتُ:

فلستُ أدرِي -وربِّ الأرض والسَّماء- ونحنُ نُخَطِّئ حتّى هؤلاء!- بأيِّ وَجْهٍ مِن الدّلالاتِ اتَّهَمَنا المُتَّهِمُون: بالإرجاء! وطيَّرُوا ذلك في كافَّةِ الأنحاءِ والأرجاء!!؟!

٢- فتوى الشيخ ربيع بن هادي[1] -وفّقه الله-:

وثَمَّةَ جوابٌ للشيخ رَبيع بن هادِي المدخلي -سدَّدَهُ اللهُ-؛ على سؤالٍ وُجِّـهَ إليه -مُنذُ سنواتٍ-:

ما رأيُكُم فيمَن يقولُ: إنَّ العلَّامةَ الألبانيَّ -رحِمَهُ اللهُ -تعالى- هو منبع بدعة الإرجاء! (وتلاميذه) ورثوا ذلك؟!

فقال -مُبيِّناً-:

«نسألُ اللهَ العافيةَ، لَيْتَهُ قال: إنّ (سيّد قُطْب)[2] مَنبَع الـضَّلال! وليتَـهُ قـال: (البنَّا) مَنبَع الضَّلال! ولَيْتَهُ قالَ أو تكلَّمَ في هؤلاءِ -مع الأسفِ الشَّديدِ-!

وقد يكونُ هـذا مِـن أهـلِ الـسُّنَّةِ المساكين الـذين تلاعَـبَ بعُقـولِهم أهـلُ الضَّلالِ؛ فإلى الله المُشتكَى.

الألبـانيُّ يَقـولُ: الإيـمانُ قـولٌ وعمـلٌ واعتقـادٌ، يَزيـدُ بالطاعـةِ ويَـنقُصُ بالمعصيةِ.

(١) انظُر مُلاحظاتِنا عليه، ورأيَنا فيه -وفَّقَهُ اللهُ لِكُلِّ خَيْرٍ- في كتابي «منهج السَّلَف الـصَّالح في ترجيح (المصالح)، وتطويح (المفاسد) والقبائح في أُصول (النقد)، و(الجرح)، و(النصائح)».
وكذلك كتابي «صدّ التَّشنيع بردِّ ما صَدَرَ عن الشَّيخ ربيع! مِن الإسقاطِ!! والتَّبديع!!!».
وهُما مَطْبُوعان -بحمدِ الله-.

(٢) انظُر ما تقدَّم (ص٣١).

وانْتَقَدَ الأحنافَ مُرجِئَةَ الفُقهاء[1]، فَضلاً عن غُلاةِ المُرجِئةِ -نسألُ اللهَ العافيةَ، نسألُ اللهَ العافيةَ-.

لماذا هؤلاءِ يُحارِبُونَ (تلاميذَ الألباني) باسمِ الإرجاءِ، ويَترُكُونَ (سيِّد قُطْب) -وكُتُبُهُ تَكتسِحُ الأُمَّةَ -شَرقَها وغَربَها- بضلالاتٍ كُبرَى، منها: الحُلولُ، ومنها: وحدة الوُجود.. ومنها.. ومنها..!

لَمْ نَرَ منهُم كتاباً صَدَرَ في نَقْدِ هذا الرَّجُلِ، ولا في كُتُبِهِ، ولَمْ نَسْمَعْ منهُم تأييداً لمَنْ يُجاهدُ في هذا الميدان! لمْ نَسْمَعْ منهُم تأييداً[2]!

وأقامُوا الدُّنيا وأَقعدُوها على (تلاميذِ الألبانيِّ[3]).. بالإرجاءِ.. الإرجاء.. الإرجاء..!

(١) انظُر تعليقي المتقدِّم (ص٣٧) -حول هذا-.

(٢) سمعتُ الشَّيخَ ربيع بن هادي -سدَّدَهُ اللهُ- غيرَ مرَّةٍ- يقول -مُتَشَكِّياً-: إنّه أرسل مجموعةَ مُؤلَّفاته في الرَّدّ على (سيِّد قُطْب) -كاملةً- إلى (اللَّجنَة الدَّائمة)؛ لإبداء رأيهم فيها! وأنّه لم يصله منهم أيُّ شيءٍ حولَها -لا سَلباً، ولا إيجاباً-!

(٣) واليومَ؛ يُقيمُ (آخرُون!) الدُّنيا -ولا يكادُون يُقعدُونَها!- على تلاميذ الألباني بشبهات أخرى! ومُفتَرَيات (جديدةٍ!) تَترَى!!

و(بعضٌ) مِن هؤلاء: (سَحَبَ!) -بعدُ- (اعترافَه!) بالتلمذة المذكورة -أصلاً-!!

فهل (الأخبار!) تُنْسَخ؟!

أمْ أنَّ أخبار (الثِّقات!) صارَت -أحياناً!- تُرَدُّ وتُمْسَخ؟!

أمْ هو التَّناقُض -رأيَ العَين-، والكيلُ بمكيالَيْن؟!

وصَدَقَ مَن قال:

الحقُّ شَمْسٌ والعُيونُ نَواظِرٌ   لكنَّها تَخْفَى على العميانِ!

وأصبحَ الخطرُ الماثلُ على الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ مِن الألبانيِّ (وتلاميذِهِ)!

هذه مُبالغاتٌ وتَهاويلُ.

وهي -واللهِ- جُزْءٌ مِن حَمْلَةٍ خَبيثةٍ مُركَّزةٍ على المنهجِ السَّلَفِيِّ!

فليسَ المقصودُ الألبانيَّ، وليسَ المَقصودُ (تلاميذَه)؛ إنَّما المقصودُ: إهانةُ المَنهجِ السَّلَفِيِّ؛ لأنَّهُ يَحْمِلُ في طيَّاتِهِ الإهاناتِ لسيِّد قُطْب وأمثالِهِ.

فهذا انتِقامٌ لأهلِ البِدَعِ والضَّلالِ، وصَرْفٌ للنَّاسِ عن هذه المشاكلِ الكُبرَى التي تَنخَرُ في الأُمَّةِ، وغَرَسَت فيهم فِكرَ الخَوارجِ، وفِكرَ الرَّوافِضِ، وفِكرَ المُعتزلَةِ، وفِكرَ الجهميَّةِ والاشتراكيَّةِ!

فأنا أرجُو مِن أمثالِ هؤلاءِ -الذين يَقولونَ هذا الكلامَ، ويُحارِبُونَ أهلَ السُّنَّةِ مِن أجلِ سيِّد قُطْب-: نُوَجِّهُ لهُم هذا النِّداءَ:

أنْ يَتُوبُوا إلى الله، وأن يَعرِفُوا أنَّ الخُطورةَ -كُلَّ الخُطورة- تَكمُنُ في مناهجِ سيِّد قُطْب -وأمثالِهِ-.

وأمَّا الألبانيُّ؛ فحياتُهُ -كُلُّها[1]- رَفْعٌ لرايةِ السُّنَّةِ، وحَرْبٌ على البِدَعِ؛ فكَم بدعةٍ نَصَّ عليها: ألَّفَ «تحذير السَّاجِدِ»، وحقَّقَ «العُلُوَّ» -للذهبيِّ-، وألَّفَ «كتابَ الصَّلاة» -على طريقة النبيِّ ﷺ-، وذكَرَ بِدَعَ الصَّلاةِ، وألَّفَ في «الجنائز»، وذكَرَ البدعَ في الجنائزِ، وألَّفَ في «الحجِّ»، وذكَرَ بِدَعَ الحجِّ.

(١) إذْ سلفيَّتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- والحمدُ لله- عريقة، وبالهُدَى حقيقة...
وليسَت -كما زَعَمَ الزَّاعِمُ! ثُمَّ (أوَّل!) المُؤوِّل!!- أنَّ سلفيَّةَ (فُلان!) أقوَى مِن سلفيَّتِه!!

وله مُؤلَّفٌ عظيمٌ -نسأَلُ اللهَ أنْ يُوْفِقَنَا[1] عليه- في «البدع».

ومِن البِدَعِ التي حارَبَها -كثيراً-: بِدعةُ الإرجاءِ[2].

وهو على خُصومَةٍ شديدةٍ مع المُرجِئةِ -مع أبي غُدَّة والكوثريِّ-، والمُرجِئةِ السَّابِقين واللَّاحِقين.

أيُوصَفُ -بعدَ كُلِّ هذا- بأنَّه مُرجِئٌ! وأنَّهُ مَنبعُ الإرجاءِ؟!

اتَّقُوا اللهَ...

إذا بَدَتْ منهُ كلمةٌ[3] في حالِ جِدالٍ- تُستَغْرَبُ -ونحنُ نَعرِفُ أنَّهُ عَدُوٌّ

---

(١) يُشيرُ إلى كتاب «قاموس البدع» -وهو مِن الكُتُبِ التي لم يُنْجِزْها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) وفي كتابي «التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان، والرَّدّ على المُرجِئة» -المذكور قريباً- وهو صادرٌ قبل (فتوَى اللجنة الدَّائمة) في (التَّحذير) مِن كتابي «التَّحذير مِن فِتنةِ التَّكفير»- دلائلُ كثيرةٌ على ذلك -بحمدِ الله-.

(٣) فما (أُجمِلَ) مِن كلامِهِ -في مقامٍ-: يُبيِّنُهُ -ويُفصِّلُهُ- كَلامُهُ الآخَرُ -الأكثرُ- في مَقامات...

وهذا المسلكُ -في الإجمالِ والتفصيلِ-: مِن بداﺋِهِ قواعِدِ المقالات وفهمِها -بين أهل السُّنةِ-.

وأُنبِّهُ -ها هُنا- إلى أنَّ أكثرَ ما هو جارٍ -الآنَ- مِن خلافٍ بَيْنَ أهلِ السُّنَّةِ -فيما بينهم-؛ سَبَبُهُ: أَمثالُ هذه العِبارات المُجْمَلَة، ثم حملُها على أسوإِ المَحامِل!!

ولو استحضرَ أيُّ أحدٍ مِنَّا -أو منهُم!- قَولَ النبيِّ ﷺ: «لا يُؤمنُ أحدُكُم حتّى يُحِبَّ لِأخِيهِ ما يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»: لَـمَا فَعَلَ الذي فَعَلَ، ولا قالَ الذي قال!

ولَكانَت أكثرُ فِتَنِ هذا الزَّمانِ إلى اضمِحْلال وزَوال!!

ومِن كَلامِ شيخِنا العلَّامةِ الإمامِ محمد ناصر الدين الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- في بَيانِ ذلك -وتوضيحِهِ؛ قولُه: =

لَدُودٌ للإرجاءِ- نَقولُ: إنَّهُ مَنبعُ الإرجاءِ!

= «... إنِّني -في بعضِ الأحيانِ- قد يَبْدُرُ مِنِّي أثناءَ حديثي عِباراتٌ في أشخاص، أو كلماتٌ في أعيان أو هيئات، ما قُلتُها إلَّا غَيْرَةً على الدِّين، واهتماماً بأحكامِه، لا تحريضاً على أحدٍ، ولا إثارةً لأحقاد.

وليسَ هذا غريباً مِن أمثالِنا -نحنُ الخَلَفَ، والمُحاطِين بظُلُماتٍ مِن الفِتَنِ-؛ فقد صَدَرَ نحوُها أو مِثلُها- أو ما هو أقسَى منها- مِن الرَّسولِ ﷺ، أو بعضِ الصَّحابةِ، مثلُ قول أحدهم للرسول ﷺ: ما شاء اللهُ وشئت يا رسول الله! فقال له ﷺ: «أجَعَلْتَني لله نِدًّا؟!»، وقولِهِ ﷺ لذلك الخطيب الذي قال: مَنْ يُطِعِ الله ورسولَهُ فقد رَشَد، ومَن يعصهما فقد غَوَى! فقال له ﷺ: «**بئس خطيب القوم أنت**»...

... فمثلُ هذه الكلمات لا يجوزُ أنْ يُبنَى عليها اتهامٌ لقائليها.

ولكنَّا قد ابتُلِينا في العصر الحاضر بأُناسٍ يَتتبَّعُون العثرات والمُتشابهات، ويُعْرِضون عن المُحكَمات الواضحات، المؤكّدات لما قُلنا؛ بقصد إيقاع الفتنة بين الإخوة المؤمنين، أو بينهم وبين بعض أولياء الأمور.

ولذلك؛ فقد رأينا أن نعدّل بعضَ الكلمات التي تَبَيَّنَ لنا -بعد دراسة محتويات كثيرٍ مِن الأشرطة المنسوخة- أنها من ذاك القَبِيل، وأنّ الأَوْلَى عدم النُّطق بها.

ثُمّ لِيمُت المفسدون في الأرض غَيْظاً؛ أولئك الذين قال اللهُ في حقِّ أمثالهم: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[النساء:١١٢]، وقال نبيُّنا -عليه السَّلام-: «**يا معشَر مَن آمَن بلسانِهِ ولمْ يَدخُل الإيمانُ قلبَه! لا تغتابوا المسلمين ولا تتّبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبَّع عورة أخيه المسلم تتبّع الله عورته، ومَن تتبَّعَ عورته؛ فضحه الله ولو في جوفِ بيتِه**»...».

-كما في مُقدِّمة «مجموع فتاويه» (١/ ٥ - تحت الطّبع) -بإملائه-.

فأقولُ:

كيف لو أَدْرَكَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- هذا الزَّمانَ الذي تصدَّرَ فيه مَن لا يقبلُ التَّراجُعَ مِن مُخطِئٍ! ومَن يُشَكِّكُ بالتَّوبةِ مِن غالطٍ! ومَن يتدخَّل في خبايا خفايا النَّوايا!!

...كُلُّ ذلك بانتقائيَّةٍ (!) شديدة الرزايا! ذَليلة العطايا!!

ألَا نَتَّقِي اللهَ؟!

ألا يَظُنُّ هذا أنَّ هذا سيُكْتَبُ في صَفْحَتِهِ، وأنَّ اللهَ -الذي قال: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨] - سيُحاسِبُهُ على هذا الكلامِ إلّا أنْ يَتوبَ إلى الله تَوبةً نَصوحاً»[1]؟!

* وفي «فتاوَى الشَّيخ رَبيع بن هادي المدخليِّ» (٤/ ٥٠٤ -طبع مصر) -أيضاً- السُّؤالُ والجوابُ- التَّالِيان-:

السُّؤالُ: يَقولُ البعضُ: إنَّ الشيخَ الألبانيَّ (وطُلّابَهُ) أخطَرُ علينا مِن الحزبيِّين؛ فهُم مُرجئة عصريَّة، يَتَسَتَّرُونَ بالسُّنَّةِ!

فما هو الرَّدُّ على هذه الأقوالِ -اليومَ-؟

الجوابُ: هذه لا يَقولُها إلّا حزبيٌّ ضالٌّ، يَفتَرِي على الله وعلى المُسلمِين الكذِبَ، و«**مَن قالَ في مُؤمنٍ ما ليسَ فيهِ؛ أسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الخَبالِ حتَّى يَخرُجَ ممَّا قال**» -والعياذُ بالله-.

هذا ظُلْمٌ وإفْكٌ!

هؤلاءِ الحِزبيُّونَ مِن أسوأِ أنواعِ أهلِ البِدَعِ...

... فهؤلاءِ لا يُحارِبُونَ الإرجاءَ؛ كذَّابُونَ -وربِّ الكَعبةِ-، ولا يُحارِبُونَ شيئاً؛ إنَّما يُحارِبُونَ المنهجَ السلفيَّ، فوجدوا شيئاً يتعلَّقُون به -بعض

(١) وهذا جوابٌ مُفرَّغٌ لِفتوَى صوتيَّة له -وفَّقَهُ اللهُ-.
وهي مشهورةٌ مَنشورةٌ على (الإنترنت).

العبارات[1]-؛ ففَرِحُوا بها، وطارُوا بها، وأقامُوا الدُّنيا وأقعدُوها!

عندكُم مَن يَسُبُّ بعضَ الأنبياء والصَّحابة، لماذا تُمجِّدُونَهُم وتَجعلُونَهُم فوقَ الأئمَّة؟!

... يَقُولُون: إنَّ هؤلاءِ مُرجِئة!

طَيِّب، ألا يَقولون: الإيمانُ يَزيدُ، الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ واعتقادٌ، ويزيدُ ويَنْقُصُ، والعُصاةُ مُعرَّضُونَ للعذابِ في النَّارِ، والمُرابِي وَعيدُهُ كذا- ما ورَدَ مِن الوَعيدِ في حقِّ المُرابين-، والزُّناة، واللُّصوص... وإلى آخِرِهِ! ويُحذِّرُهُم مِن هذه الأشياء! ويُحذِّرُهُم مِن البِدَع -كُلِّها- صَغيرِها وكبيرِها-؟!

ثُمَّ قَدْ يَجِدُونَ بعضَ العباراتِ[1] التي لا يجوز أن يُوْصَمَ صاحبُها بالإرجاء، يَقولون: مُرجئة! مُرجئة!

وهلكت الأُمَّة!

وأكثرُه كذبٌ».

أقولُ:

جزاهُ اللهُ خيراً، وثَبَّتَنا اللهُ -وإيَّاهُ- على الحقّ، بالحقّ...

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ في التَّعليقِ قَبْلَ الأخيرِ؛ حولَ ما يُمكن أن يُسمَّى: (المُجمَل والمُفصَّل)- مِن كلامِ عُلماءِ أهل السُّنَّة-.

٣- فتوى الإمام الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

سَأَلَ أخونا الفاضلُ وصاحبُنا وتلميذُنا الشيخُ أبو همّام السَّلَفِيُّ -زاده اللهُ توفيقاً-: شيخَنا العلّامةَ الإمامَ محمد ناصر الدين الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قبل نحو خمسةَ عشر عاماً- حول بعض (الكُتَّاب) الذين وَصَفُوا (**الأخ علي الحلبي**) بأنه يقول بقول (المرجئة)!-، وأَنَّهُ -بناءً على ذلك-: (جاهل)! و(مبتدع)!!

فأجابَ شيخُنا -رحمه الله- بما نصُّهُ -حرفيًّا[1]-:

«نحنُ لا نُبَرِّئُ إنساناً -مِنَّا- مِن الخطأ والذُّهول.

والعصمةُ للأنبياءِ والرُّسُلِ -فقط-.

ولكنِّي أقولُ -فيما يتعلَّقُ بموضوعِ العقيدةِ-: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾...

ومَجالُ القول والاتِّهام واسعٌ -جدًّا-.

لذلك؛ نحنُ نَقولُ:

سامحَ اللهُ مَن يَقول خِلافَ ما يعتقدُ في أخيهِ المُسلم.

أَخونا (عليٌّ) ليس مُرجئاً، ولا يَقولُ إلّا بما يعتقدُه السَّلَفُ الصالحُ.

والذي يَنْسُبُهُ مثلَ هذه النِّسَبِ، أقلّ ما يُقال فيه: إنّه قد تعدَّى الأدب الإسلامي.

---

(١) وهو منقولٌ بالصَّوتِ، ومشهورٌ مُتداولٌ عبرَ شبكة (الإنترنت) العالميَّة.

ولكنِّي أخشَى أن يكون الأمرُ، أخشَى -وأعنِي ما أقولُ-: أنْ يكونَ الأمرُ أكثَرَ وأخطَرَ مِن ذلك، وهو أن يُنسَبَ إليه مِن العقيدةِ ما هو بريءٌ مِنهُ بَراءة الذِّئب مِن دَم ابن يَعقوب -كما يُقالُ قديماً-.

فلذلك؛ فأنا أقولُ:

مِثلُ هذه الكلمات لا ينبغي أن نُضَيِّع وقتَنا في السُّؤال عنها؛ لأنها -**أوّلاً**- تَدورُ حَولَ النُّقطة الأساسيَّة، و-**ثانياً**-: تفريعٌ مِن الكلام -كما قيل-:

«أسمعُ جَعجعةً ولا أرَى طِحْناً».

ما في تحت هذا الحاصل[1] -إطلاقاً- سوَى الرمي، والتُّهَم بدون حقٍّ.

وهذا مِن الأخطاءِ التي نجدُها -اليومَ- بين الشَّبابِ المُسلمِ -مع الأسفِ-».

قلتُ:

رَحِمَ اللهُ شيخَنا، وجزاهُ خيرَ ما يجزي به شيخاً عن تلميذِهِ، ووالداً عن ولدِه...



(١) هذه الكلماتُ الخمسُ -هُنا- غيرُ واضحةٍ -تماماً- في (التسجيل الصَّوتي).



-٤-

«صلة الغلوّ في التكفير بالجريمة»

ومِن جُهودِ (المملكة العربيَّة السُّعوديَّة) -العلميَّة- المُهِمَّة-:

رسالةُ ماجِستير - مُتميِّزَة-، تَقَدَّمَ بها الأخُ الشَّيخُ عبدُ السَّلام السُّليمان -حفظهُ اللهُ- في (أكاديميَّةِ العُلومِ الأمنيَّةِ) -في الرِّياض-، بعُنوان:

«صلة الغُلُوّ في التَّكفير بالجريمة»(١)

وهي لا تَخْرُجُ -بِعُمومِها- عن مُجمَلِ ما ذَكَرْتُ -قَبْلاً-؛ مِن صِلَةِ مضامين ذلك بمقصودِ كِتابي «التحذير من فتنة التكفير» -ورُوحِهِ -ومُنطلَقِ تأليفِهِ-.

ومِن ذلك:

١- ما ذَكَرَهُ المُؤلِّفُ (ص٥٨) مِن«أُصولِ جماعةِ التَّكفيرِ والهِجرةِ وسِماتِهم»؛ أنَّهُم:

«**يُكَفِّرُونَ الحُكَّامَ الذين لا يَحْكُمُونَ بما أنزلَ اللهُ -بإطلاق- ودُونَ تفصيل..**».

٢- ثُمّ ذَكَرَ (ص٥٩) «تلخيصَ مُعتقَد التَّكفير عندَ هذه الجماعة»؛ فذَكَرَ منها:

---

(١) وهو بتقريظِ الشيخَيْنِ الفاضِلَيْنِ: الشيخ عبد العزيز آل الشَّيخ، والشَّيخ صالح الفوزان -وفَّقَهُما اللهُ-.

وكِلاهُما مِن المُوقِّعين على فَتْوَى (التَّحذير) مِن كتابي «التحذير من فتنة التكفير»!!

«تكفير كُلِّ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -مُطْلَقاً- دُونَ تَفصيل».

٣- وفي (ص١١٢) قولُهُ:

«وللأسفِ أنَّهُ وَقَعَ في هذا الزَّمانِ مَن لمْ يَفْهَم القواعدَ الشرعيَّةَ على فَهْمِ السَّلَفِ: فأخَذُوا يُكفِّرُونَ المُسلمِينَ!

ومِن ذلك: أنَّ بَعْضَ الجَماعاتِ كَفَّرَت الحُكَّامَ، ومِن بعدِ ذلك كَفَّرَت الشُّعوبَ المَحكومةَ؛ لأنَّها لمْ تُكَفِّر الكافِرَ.

يَقولُ البَهنساويُّ[1]: «ومِن دَواعِي الأسَى والأَسَف: أنَّ شَهْوَةَ التَّكْفِير وحُبّ الاستِعلاء قد تُؤدِّي إلى إيجاد قَواعدَ أُخرَى للتَّحَلُّل مِن مفاهيم الأُصول والنُّصوص الشرعيَّة! تعمَّدُوا هذا أمْ لمْ يَتعمَّدُوهُ، فقد وَقَعُوا في هذه الأخطاء!

ومِن ثَمَّ قالُوا: لا اجتهادَ ولا تَأويلَ، ولا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهْلِهِ، ومِن ثَمَّ؛ فَعَدَمُ تَكفيرِ الحاكِمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ أمْرٌ لا دَليلَ عليه! أو دليلُهُ ضعيفٌ!

والمَحكومُ إنْ جَهِلَ ذلك: فلا عُذْرَ له! وبالتَّالِي فحُكَّامُ المُسلمِينَ قد كَفَرُوا! وكَفَرَ الشَّعْبُ معهُم! لأنَّهُ يُشارِكُ في الانتخاباتِ! ويَرضَى بحُكْمِ الجاهليَّةِ!! عَلِمَ بذلك أمْ جَهِلَ!!

وبَنَوْا على هذه القاعدةِ: أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ هذه الشُّعُوبَ -في البِلادِ الإسلاميَّةِ- تُؤمِنُ باللهِ، وتَدينُ بالإسلامِ: فقد كَفَرَ؛ لأنَّه شَهِدَ بالإيمانِ لأقوام

---

(١) «الحكم وقضيَّة تكفير المُسلِم» (ص١٣٧). (منه).

هُم كُفَّارٌ؛ أيْ: لأنَّـهُ لمْ يُكَفِّـر الكـافر! ومِـن بـابِ أولَى مَـن تَـأوَّلَ **للحـاكِمِ** ولَمْ يُصارِحْهُ، فيُعَدُّ كافراً؛ لأنَّهُ لمْ يُكَفِّرِ الكافِرَ!».

وقد اعتنَى كتابُ «صـلة الغُلُـوِّ في التَّكفـيرِ بالجريمـةِ» -في مواضِـعَ عِـدَّةٍ- بالانتِصارِ للقولِ بالتَّفصيلِ في مسألةِ (**الحُكْمِ بغيرِ مـا أنـزلَ اللهُ**) -التـي أَقَمْـتُ عليها كتابي «التحذير من فتنة التكفير»-، والردّ على مَن أَطْلَـقَ القـولَ بتكفـيرِ الحُكَّامِ مِن غيرِ تَفصيلٍ؛ مُشيراً إلى خُطورةِ هذا الصَّنيعِ الشَّنيعِ -جدًّا-:

٤- ففي (ص٩٦) مِن كتاب «صلة الغُلُوِّ في التَّكفير»: النَّقْلُ عن الشَّيخِ ابنِ عُثيمين في اشتراطِ تَكفيرِ (الحاكم بغيرِ ما أنزلَ الله) بشرطيْن:

أ- العِلْم.

ب- الاعتقاد.

٥- وفي (ص١٢٥-٢٦١) فَصْلٌ كاملٌ -مُطَـوَّلٌ في مـسألةِ (الخُـروجِ عـلى الحُكَّامِ).

ولولا خشيةُ الإطالةِ لَأَوْرَدْتُهُ برُمَّتِه -هُنا -تامًّا- مُصوَّراً مُوَثَّقاً-.

٦- وفي (ص٢٠٨) -منهُ- الإشارةُ إلى ثُوَّارِ الجزائِرِ-واختلاف جماعاتهم-، مع التقائهِم -جميعاً- على «**تكفير الدَّولة والخُروج عليها**».

٧- وفي (ص٢٢٣-٢٢٤) النَّقلُ عـن الـشيخِ ابـنِ عُثَيْمِـين ردَّهُ عـلى ثُـوَّارِ

الجَزائِرِ الذين كَفَّرُوا دَولـتَهُم، وقَولَـهُ لهـم: «**هـل هنـاك دليـلٌ عـلى كُفْـرِ هـذا الحاكِمِ؟**».

مُشيراً -بَعْدُ- إلى (احتمالات) -عِدَّة- تنفي عن الحـاكم بغـيرِ مـا أنـزلَ اللهُ الكُفرَ؛ كأن «يكون عندَهُ حاشيةٌ خَبيثةٌ تُرَقِّقُ له الأُمورَ العَظيمةَ، وتُسهِّلُها عليه» -كما هو نصُّ قولِه -رَحِمَهُ اللهُ-.

٨- وفي (ص٢١٥) قولُ السائلِ للشيخِ ابنِ عُثَيْمِين: «**إذاً؛ أنتُم لا تعتقـدُون كُفرَ حاكِمِ الجَزائرِ**»؟!

فقال الشَّيخُ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«لا نَرَى أنَّ أحداً كافرٌ إلّا مَن كَفَّـرَهُ اللهُ ورسـولُهُ، وصَـدَقَت عليـه شُروطُ التَّكفير -مِن أيِّ بَلَدٍ ومِن أيِّ إنسانٍ-.

الكُفْرُ ليسَ بأيدينا، وليسَ إلينا، بل هو إلى الله ورسولِهِ؛ إنَّ الرَّجُـلَ إذا كَفَّـرَ أخاهُ وليس بكافرٍ: عادَ الأمرُ إليه -المُكفِّر-، وكَفَرَ؛ إلَّا أنْ يَتوبَ».

٩- وفي (ص٢٣١) نَقْلُ حِوارِ أحدِ ثُوَّارِ الجَزائِرِ مـع الـشيخ ابـنِ عُثيمـين؛ وفيه:

السائلُ: شيخنا! ما رأيُكُم فيمَن يعتقدُ أنَّ الرُّجـوعَ إلى الحيـاةِ المدنيَّـةِ يُعْتَـبَرُ رِدَّةً؟

الشيخ: رأينا أنَّ مَن قالَ هذا فقد [أخطأَ]؛ جـاءَ في الحـديثِ الـصَّحيحِ أنَّ: «**مَن كَفَّرَ مُسلماً، أو دَعَا رَجُلاً بالكُفْرِ وليسَ كذلك: عاد إليه**».

السائلُ: شيخَنا! ما رأيُكُم في قولِهِم: إِنَّهُ لا هُدنةَ ولا صُلْحَ ولا حِوارَ مع المُرتدِّين؟

الشيخ: رأينا أنَّ هؤلاءِ ليسُوا بمُرتدِّين، ولا يجوزُ أنْ نَقولَ: إنَّهُم مُرتدُّونَ؛ حتّى يَثْبُتَ ذلك شرعاً.

السائل: بناءً على ماذا -شيخنا-؟

الشيخ: بناءً على أنَّهُم يُصَلُّونَ، ويَصُومُونَ، ويَحُجُّونَ، ويَعتمِرُونَ، ويَشهدُونَ أن لا إلهَ إلّا اللهُ، وأنّ محمداً رسولُ الله.

١٠- وفي (ص٢٣٣) سُؤالٌ للشيخِ ابنِ عُثَيمين عن مسألةِ **(الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ)**[١]؟

فأجابَ الشَّيخُ -رحمه الله-:

هذا بابٌ واسعٌ، هذا بابٌ واسعٌ:

قد يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ عُدواناً وظُلماً، مع اعترافِهِ بأنَّ حُكْمَ الله هو الحَقُّ؛ فهذا لا يكفر كُفراً مُخرِجاً عن المِلَّةِ.

وقد يَحكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ تَشَهِّياً ومُحاباةً لِنَفْسِهِ، أو لِقريبِهِ، لا لِقَصْدِ ظُلْمِ المَحكُومِ عليه... ولا لِكراهةِ[٢] حُكْمِ الله، فهذا لا يَخْرُجُ عن المِلَّةِ، إنَّما هو فاسقٌ.

---

(١) والسياقُ واضحٌ -جدًّا- في أنَّ المُرادَ: (حُكَّام القوانين الوضعيَّة) -لا غير-...
وقاني اللهُ -وإيَّاكُم-إخواني- شرَّ التَّمويه والتدليس، والتَّسفيه والتَّلبيس...

(٢) وهذا يلتقي -تماماً- كَلامَهُ -رحمه الله- الذي نَقَلْتُهُ عنهُ في «التحذير من فتنة التكفير» (ص١٠٩).

وقد يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كارِهاً لِحُكْمِ الله؛ فهذا كافرٌ كُفراً مُخرجاً عن المِلَّةِ.

وقد يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ طالباً مُوافقةَ حُكْم الله، لكنَّهُ أخطأَ في فَهْمِهِ؛ فهذا لا يَكْفُرُ، بل ولا يَأْثَم؛ لقولِ النبيِّ -صلّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «**إذا حَكَمَ الحاكِمُ فاجْتَهَدَ فأخطأَ فله أجرٌ واحدٌ، وإنْ أصابَ فلهُ أجران**».

١١- وفي (ص٢٥٠-٢٥١) الإشارةُ إلى «حال الجماعاتِ المُنحرِفَةِ التي تستغلّ ضِعافَ النُّفوسِ الذين يتعرَّضُونَ للمُضايقةِ والتَّعذيبِ مِن الحُكومَةِ -وهُم بريئونَ-؛ لِكَي يَستغلُّوا رَدَّةَ الفِعلِ التي عِندَهُ، والقَهْرَ والإحساسَ بالظُّلْمِ[1]، ويُبَيِّنُوا له أنه **لا بُدَّ مِن مُواجهةِ الظُّلْمِ والكُفْرِ، ومُجاهدةِ الدَّولةِ مِن أجلِ تَحكيمِ الشَّريعةِ، وقتلِ الوُزراءِ**، وتهديدِ الدَّولةِ؛ حتّى يَخضَعُوا لِمَطالِبِهِم، ولِكَيْ يَنتقِمُوا مِن أعداءِ الدِّينِ -**كما يَزْعُمُونَ**- بالاغتِيالِ...».

١٢- وفي (ص٢٨٦) نَقلُ اعترافاتِ أحدِ أفرادِ (الفئة الضالَّةِ = التَّكفيريِّين) -السُّعوديِّين-، ومنها قولُهُ:

«.. وكُنْتُ مع هؤلاءِ الشَّبابِ نَستقبِلُ النَّشراتِ الصَّادرةَ مِن المَسْعَرِيِّ وأُسامةَ بنِ لادِن، وبعضَ النَّشراتِ مِن أبي محمد المقدسيِّ، وبعضَ النَّشراتِ مِن بعضِ الجماعاتِ الإسلاميَّةِ في مِصرَ والجزائرِ.

وكذلك نَطَّلِعُ ونَتداوَلُ بعضَ الكُتُبِ التي **تُكَفِّرُ حُكَّامَ الدُّوَلِ الإسلاميَّةِ**،

---

(١) هُم هكذا -في أكثرِ الحالاتِ-؛ يستدرُّون العَواطفَ العاصفات، ويَسْتَثِيرُون الحماساتِ الفارغات؛ بغيرِ عِلْمٍ، ولا حُجَج، ولا بيِّنات...

وحُكومةَ هذه البلاد [السُّعوديّة]، وتُكَفِّرُ (هيئةَ كِبارَ العُلماءِ) في هذه البلادِ [السُّعوديَّة]؛ مِثلَ كِتابِ: «الكواشف الجليّة في كُفْرِ الدَّولةِ السُّعوديَّة»[1]، وكتاب «ملّة إبراهيم» لأبي محمد عصام المقدسي.

وعندما قرأتُ هذا الكتابَ -«مِلَّة إبراهيم»- تحمَّستُ لزيارة (أبي محمد عصام المقدسي)، وفِعلاً زُرْتُ (أبا محمد عصام المقدسي) عِدَّة مَرَّات في الأُردُنّ، وتأثَّرْتُ بما لديهِ مِن أفكارٍ ومَنشوراتٍ وكُتُبٍ: تُكَفِّرُ حُكَّامَ الدُّولِ العربيَّة، وحُكومةَ هذه البلاد [السعوديّة]، وتكفّر (هيئة كبار العُلماء) في هذه البلاد [السعوديَّة].

وكان تكفيرُه لهذه الدَّولةِ لأنَّها لا تُحكِّمُ شَرعَ الله في جميعِ أُمورِها، وتتحاكَمُ إلى الطَّواغيتِ في (هيئةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَة)، و(محكمة العدل الدُّوَلِيَّةِ)، وكذلك مُوالاتُها للدُّوَلِ غيرِ الإسلامِيَّةِ[2]!

وكُنَّا نُكَفِّرُ (هيئةَ كِبارِ العُلَماءِ) -بما فيهِم ابنُ باز وابنُ عُثَيْمِين-؛ لأَنَّهُم مُداهِنُونَ للحُكَّامِ، ومُوالُونَ لهذه الدَّولةِ!

---

(١) إذا كَفَّرَ هؤلاءِ (بلاد الحرمين) -وهي خيرُ بلادٍ على وَجْهِ الأرضِ -اليومَ- في طاعةِ الله -تعالى-؛ فكيف الشَّأنُ بالبلادِ الإسلاميَّةِ الأُخرى -وفيها ما فيها-؟!

فنَعوذُ بالله مِن الغُلُوّ، وأهلِه...

(٢) وهي الأسبابُ -نَفسُها- بل أقلُّ منها!- التي استدلَّ -ويستدلُّ- بها التَّكفيريُّون في تكفيرِهِم الدُّوَلَ الإسلاميَّةَ -جميعاً-، وحُكَّامَها -كُلَّهُم-!!

وانظُر في بيانِ فسادِ ذلك -وشنيعِ آثارِهِ- رسالتي: «كلمة تذكير بمفاسد الغلوّ في التكفير، وما يُوقعُهُ مِن أثرٍ خطير؛ كالتدمير، والتفجير» -المطبوعةَ مرَّاتٍ، أولُها: سنة (١٤٢٤هـ)-.

وظَهَرَت لديَّ فكرةُ القيامِ بعملٍ ضدَّ الدَّولةِ..».

... إلى آخِرِ شَهادَتِهِ.

وهي شهادةٌ عجيبةٌ تَحتاجُ دِراسةً مُستفيضةً لمعرفـةِ الأسـبابِ، والمُقـدِّماتِ، والنَّتائجِ...

وسَوْقُ بعضِها -ها هُنا- يُغنِي عن كثيرٍ مِن التَّعليق والبيان عليها...

١٣- وفي (ص٣٢١) النَّقلُ عن بعضِ المُؤرِّخِينَ لأحداثِ الجَزائرِ = قولَه:

«وإزاءَ ما يُقالُ عن اعتدالِ الحركةِ الإسلاميَّةِ المُسلَّحَةِ التي تُعْلِنُ أنَّهـا تَقْتُـلُ -فقط- مُمَثِّلِي السُّلطةِ الكافرةِ (كما يَزْعُمُونَ) والمُتعامِلِينَ معها، فإنَّ أعضاءَ حركةِ المجموعةِ الإسلاميَّةِ المُسلَّحَةِ يُفضِّلُونَ اغتيالَ الصَّحافيِّين والكُتَّـاب والـشُّعَراء والمُثقَّفِين..» -إلخ-.

١٤- وفي نهاية الكتاب (ص٣٥٨) -وعند ذِكْرِ (نتائج البَحْثِ)، قال:

«ظهور سِمَات الغالِينَ في التَّكفير، وعقيدتِهم في كثيرٍ مِن بلادِ المُسلمِين..».

وأخيراً -وليسَ آخِراً- كما يُقالُ-:

هذه صُورةُ (غلاف) الكتاب، وصُوَرُ بَحْثٍ مُهِمٍّ -جدًّا- طويلٍ -كاملاً- مِن أبحاثِهِ (ص٨٠-٩٤)؛ **في الرَّدِّ على مَن يُكَفِّرُ (الحاكِمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ) - بإطلاق ودُونَ تَفصيل-.**

وهو -كما تقدَّمَ- ما أقمتُ عليه كِتابِي «التحذير من فتنة التكفير» -كامِلاً-.

وفي كتاب «صلة الغُلُوّ في التَّكفير بالجريمة» -هذا- (ص٩٤) -كما سيأتي (ص٧٢)-: نَقْلٌ عن كتابي «التحذير من فتنة الغلو في التكفير» -مع التَّصريحِ باسمِهِ! -وذلك بعدَ ما صَدَرَ فيه مِن (التَّحذير)-!

والحمدُ لله العليِّ القدير..

وهاكُم البَحْثَ[1]:

(١) دُونَ أيِّ تَعليقٍ مِنِّي.



صلة الغلو
في
التكفير بالجريمة

قدم له

المفتي العام للمملكة العربية السعودية
ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء
عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ

قدم له

الشيخ العالم الرباني
صالح بن فوزان الفوزان

تأليف

عبد السلام بن عبد الله السليمان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء
مكتب المفتي العام



الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين .. أما بعد ....

فإن كتاب (صلة الغلو في التكفير بالجريمة) لمؤلفه فضيلة الشيخ عبد السلام بن عبد الله السليمان ، كان في أصلة رسالة مقدمة لأكاديمية الأمير نايف ، لنيل درجة الماجستير ، وقد تمت مناقشتها وكنت عضواً في مناقشتها مع أخي فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله – ونالت الرسالة درجة الماجستير مع التوصية بالطبع ، وهي رسالة متخصصة قيمة نافعة في بابها ، وإن كان يعتريها ما يعتري البشر انفسهم من نقص حاولنا بيان بعض جوانبه إجمالاً وتفصيلاً ليستفيد منها الباحث في نفسه وليعتبرها عند نشره للرسالة .

أسال الله عز وجل أن يجعل هذا الجهد لله عز وجل خالصاً ولعباده نافعاً وان يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين وعنا معهم وسائر إخواننا المسلمين .

المفتي العام للمملكة العربية السعودية

ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة
إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم :
التاريخ :
المشفوعات :
الموضوع :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وآله وصحبه
وبعد : فإن كتاب (الغلو في التكفير وأثره في الجريمة)
من إعداد الشيخ : عبد السلام بن عبد الله السليمان كتاب
مفيد في موضوعه ويحتاج إليه في هذا الوقت الذي
انتشرت فيه هذه المشكلة ليساهم في حلها والتحذير
منها فهو جدير بالنشر والتداول .
وفق الله الجميع لمعرفة الحق والعمل به . وصلى الله وسلم على نبينا محمد

كتبه
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار
العلماء
في ١٤٢٤/١/٢٧هـ

المبحث الثاني

تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

قال عطاء: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق[١].

والصواب أن من حكم بغير ما أنزل الله قد يكون مرتدّاً وقد يكون مسلماً عاصياً مرتكباً لكبيرة من كبائر الذنوب؛ فلهذا نجد أهل العلم قد قسّموا الكلمات التالية إلىٰ قسمين، وهي كلمة (كافر، وفاسق، وظالم، ومنافق، ومشرك) ـ فكفر دون كفر ـ وظلم دون ظلم ـ وفسوق دون فسوق، ونفاق دون نفاق ـ وشرك دون شرك.

قال ابن القيم: «وإذا حكم بغير ما أنزل الله، أو فعل ما سماه رسول الله ﷺ كفراً، وهو ملتزم للإسلام وشرائعه فقد قام به كفر وإسلام».

قال سفيان بن عيينة عن هشام بن حُجَير، عن طاووس، عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾: ليس هو بالكفر الذي يذهبون إليه.

(١) «تيسير العلي القدير لاختصار ابن كثير» ٢/ ٥٥.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: سُئل ابن عباس عن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قال: هو بهم كفر، قال ابن طاووس: وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله. وقال في رواية أخرىٰ عنه: كفر لا ينقل عن الملة[١]. فالأكبر يخرج من الملة لمنافاته أصل الدين بالكلية. والأصغر ينقص الإيمان وينافي كماله. ولا يخرج صاحبه من الملة. ولهذا فصّل العلماء القول في من حكم بغير ما أنزل الله.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ عندما سُئل عن حكم مَن حكم بغير ما أنزل الله، قال: مَن حكم بغير ما أنزل الله لا يخرج عن أربعة أنواع:

١ ـ من قال: أنا أحكم بهذا؛ لأنه أفضل من الشريعة الإسلامية فهو كافر كفراً أكبر.

٢ ـ ومن قال: أنا أحكم بهذا؛ لأنه مثل الشريعة الإسلامية، فالحكم بهذا جائز وبالشريعة جائز، فهو كافر كفراً أكبر.

٣ ـ ومن قال: أنا أحكم بهذا، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائز فهو كافر كفراً أكبر.

٤ ـ ومن قال: أنا أحكم بهذا، وهو يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز، ويقول: الحكم بالشريعة الإسلامية أفضل ولا

(١) كتاب الصلاة ص٦١. وانظر «تفسير ابن كثير» [المائدة: ٤٤] ٣/١٢٠.

يجوز الحكم بغيرها، ولكنه متساهل أو يفعل هذا لأمر صادر من حكامه، فهو كافر كفراً أصغر لا يخرج من الملة، ويعتبر من أكبر الكبائر[١].

وقد وُجّه سؤال إلىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة في الفتوىٰ رقم (٥٢٢٦) ونص السؤال:

س ـ متىٰ يجوز التكفير؟ ومتىٰ لا يجوز؟ وما نوع التكفير المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ج ـ فأما قولك: متىٰ يجوز التكفير؟ ومتىٰ لا يجوز؟ فنرىٰ أن تبين لنا الأمور التي أشكلت عليك حتىٰ نبين لك الحكم فيها، فأما نوع التكفير في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فهو كفرٌ أكبر، قال القرطبي في «تفسيره»[٢]: «قال ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد ـ رحمه الله ـ: ومن لم يحكم بما أنزل الله ردّاً للقرآن، وجحداً لقول الرسول ﷺ فهو كافر». انتهىٰ.

وأما من حكم بغير ما أنزل الله، وهو يعتقد أنه عاص، لكن حمله علىٰ الحكم بغير ما أنزل الله ما يُدْفَع إليه من الرشوة أو غير

(١) نقلاً من كتاب «قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلالة» للشيخ سعيد ابن علي بن وهف القحطاني. ص٧٢.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٦/ ١٨٨.

هذا، أو عداوته للمحكوم عليه، أو قرابته، أو صداقته للمحكوم له، ونحو ذلك، فهذا لا يكون كفره أكبر، بل يكون عاصياً وقد وقع في كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. وبالله التوفيق.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وفي تعليق للشيخ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله ـ علىٰ كلام الشيخين الألباني وابن باز رحمهما الله حول فتنة التكفير فقال:

الذي فهم من كلام الشيخين أن الكفر لمن استحل ذلك، وأما مَن حكم به علىٰ أنه معصية مخالفة، فهذا ليس بكافر لأنه لم يستحله، لكن قد يكون خوفاً أو عجزاً، أو ما أشبه ذلك، وعلىٰ هذا فتكون الآيات الثلاث منزلة علىٰ أحوال ثلاث:

١ ـ من حكم بغير ما أنزل الله بدلاً عن دين الله، فهذا كفر أكبر مخرج عن الملة؛ لأنه جعل نفسه مشرعاً مع الله عز وجل؛ ولأنه كاره لشريعته.

٢ ـ من حكم به لهوىٰ في نفسه، أو خوفاً عليها، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا يكفر، ولكنه ينتقل إلىٰ الفسق.

٣ ـ من حكم به عدواناً وظلماً، وهذا لا يتأتىٰ في حكم القوانين، ولكن يأتي في حكم خاصّ، مثل أن يحكم علىٰ إنسان بغير ما أنزل الله لينتقم منه، فهذا يقال إنه: ظالم.

فتتنزل الأوصاف علىٰ حسب الأحوال.

ومن العلماء من قال: إنها أوصاف لموصوف واحد، وأنَّ كلَّ كافر ظالم، وكل كافر فاسق، واستدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وبقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]. وهذا هو الفسق الأكبر(١).

تكفير الحكام والعلماء:

يقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله:

إن الأمر يكون أشد خطراً إذا نسب التكفير إلىٰ ولاة الأمور، وولاة الأمور العلماء والأمراء، لقول الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وأولو الأمر كما قال علماء التفسير: العلماء والأمراء؛ لأن العلماء يتولون أمور المسلمين في بيان الشريعة والدعوة إليها، والأمراء يتولون أمور المسلمين في تنفيذ الشريعة وإلزام الناس بها. فإذا وقع التكفير لهؤلاء فليس جناية عليهم لأشخاصهم، إذ هذا لا يضر بأشخاصهم؛ لأنهم يعرفون أشخاصهم ولا يهمهم القول... إلىٰ أن قال رحمه

(١) «فتنة التكفير» للشيخ ناصر الدين الألباني ص٥١.

الله: وتكفير ولاة الأمور يتضمن مفسدتين عظيمتين: مفسدة شرعية، ومفسدة اجتماعية.

أما المفسدة الشرعية: فهي أن العلماء الذين أطلق عليهم الكفر لن ينتفع الناس بعلمهم، وعلىٰ الأقل يحصل التشكيك أو الشك في أمورهم، وحينئذ يكون هذا الرجل الذي كفّر العلماء يكون هادماً للشريعة الإسلامية؛ لأن الشريعة الإسلامية تتلقىٰ من العلماء؛ ولأن العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر من ميراثهم.

أما تكفير الأمراء فإنه يتضمن مفسدة اجتماعية عظيمة: وهي الفوضىٰ والحروب الأهلية، التي لا يعلم متىٰ نهايتها إلا الله ـ عز وجل ـ، ولذلك يجب الحذر من مثل هذا، ويجب علىٰ مَن سمع أحداً يطلق هذا القول أن ينصحه ويخوفه بالله ـ عز وجل ـ ويقول له: إذا كنت ترىٰ أن شيئاً من الأفعال كفر من عالِم من العلماء فالواجب عليك أن تتصل به وأن تناقشه في الموضوع، حتىٰ يتبين لك الأمر[١].

ومن الأقوال التي ظهرت في تكفير العلماء والحكام قول محمد سرور[٢] حيث قال: «... ومن خلال هذه الفقرات المختارة يفهم القراء كثيراً مما يجري في عالمنا الإسلامي.

(١) جزء من جواب لفضيلة الشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمه الله ـ علىٰ سؤال نشر في جريدة المسلمون العدد (٥٩٣) تاريخ ١٨/ ١/ ١٤١٧هـ.

(٢) مجلة السنة عدد ٢٦ سنة ١٤١٣هـ، ص٢-٣.

هذا وللعبودية طبقات هرمية اليوم:

فالطبقة الأولىٰ: يتربع علىٰ عرشها رئيس الولايات المتحدة «جورج بوش» وقد يكون غداً «كلينتون».

والطبقة الثانية: هي طبقة الحكام في البلدان العربية.

وهؤلاء يعتقدون أن نفعهم وضرهم بيد بوش؛ ولهذا فهم يحجون إليه ويقدمون إليه النذور والقرابين. . .» اهـ.

ويقول كذلك في موضع آخر من مجلته السنة[١]: «قال صاحبي: ما رأيك بهذا القول: لو سلم أبناء عبد العزيز[٢] من البطانة العلمانية التي تحيط بهم، لما كانت الأمور بهذا السوء؟. . . قلت: يا أبا. . . هم أخبث من بطانتهم العلمانية. . . فلماذا يقع اختيارهم علىٰ الفاسدين والعلمانيين والمنافقين دون غيرهم؟ ولهذا فإنني أقول: إن أولاد عبد العزيز هم الذين يفرضون علىٰ الأمة القرارات الجائرة التي يشتركون مع العلمانيين في التخطيط لها وإعدادها» اهـ.

حكم بأن أبناء عبد العزيز أخبث من بطانتهم العلمانية، وعلل ذلك بقوله: لأن عقائد الطرفين واحدة، والمعروف أن العلمانيين كفار، ومن كان أخبث منهم فهو أشد كفراً منهم. ولا شك أن مثل هذا الكلام يثير العامة، والشباب خاصة، وأصحاب الأهواء لإثارة

---

(١) مجلة السنة عدد ٤٣ جمادى الثاني ١٤١٥هـ، ص٢٧-٢٩.

(٢) يقصد الإمام المجاهد عبد العزيز بن عبد الرحمٰن آل سعود.

الفتن وعدم الثقة بولاة الأمر مما يدعو إلىٰ الخروج عليهم بعد أن حكم بكفرهم. ومن المعلوم شرعاً أن طلب كشف الضر وجلب النفع من المخلوق مما لا يقدر عليه إلا الله كفر أكبر مخرج من الملة. ومن المعلوم أيضاً أن تقديم النذور والقرابين وصرف الحج لغير الله كفر أكبر مخرج من الملة، وبذلك حكم علىٰ حكام العرب بالكفر في قوله: «وهؤلاء يعتقدون أن نفعهم وضررهم بيد بوش، ولهذا فهم يحجون إليه ويقدمون إليه النذور والقرابين».

ثم ذهب محمد سرور في تهجمه علىٰ العلماء في المملكة العربية السعودية الذين وقفوا مع الدولة حينما غزا العراق الكويت، فأراد صدام بالمملكة سوءاً بالدخول عليها، فأفتىٰ العلماء في المملكة بجواز الاستعانة بالمشركين فقال فيهم: «وصنف آخر يأخذون ولا يخجلون، ويربطون مواقفهم بمواقف سادتهم... فإذا استعان السادة بالأمريكان، انبرىٰ العبيد إلىٰ حشد الأدلة التي تجيز هذا العمل...، وإذا اختلف السادة مع إيران الرافضة، تذكر العبيد خبث الرافضة..»[1] وقال عنهم في مجلته في عدد آخر[2] بعد ذكره للكلام السابق «لقد كان الرّق في القديم بسيطاً؛ لأن للرقيق سيداً مباشراً، أما اليوم فالرِّق معقد، ولا ينقضي عجبي من الذين يتحدثون عن التوحيد وهم عبيد عبيد عبيد العبيد وسيدهم الأخير نصراني» اهـ.

---

(١) مجلة السنة عدد ٢٣، ص٢٩-٣٠.

(٢) مجلة السنة عدد ٢٦.

ويقول عمر عبد الرحمٰن[1] في تأجيج الشباب وتحريضهم علىٰ الخروج بل علىٰ قتال من أسماهم فراعين مصر: «الثبات... الثبات يا شباب الإسلام يا حملة لوائه وأحفاد رسوله وصحابته، لقد بايعتم الله علىٰ الجهاد لنصرة دينه، فلا نكوص عن البيعة ولا مساومة تقبلونها، ولا طغيان يرهبكم ويثنيكم، فالبيعة تعني الجهاد حتىٰ النصر أو الشهادة، فاضربوا أعداء الله في كل مقتل، وفي كل شبر، حتىٰ تحرروه من أحفاد القردة والخنازير، والذين تربوا علىٰ موائد الصهيونية والشيوعية والاستعمار، ويصبح الدين لله كله، والأمر حينئذ لله، وقد يصيبكم ابتلاء في أموالكم أو أنفسكم أو ذويكم، وهنا اختبار الإيمان الحق، وصلابة المؤمنين الصابرين علىٰ البلاء القائلين: حسبنا الله ونعم الوكيل، الساعين للشهادة سعياً حثيثاً»[2] وقال كذلك: «من يقتل بأيدي جنود هامان مصر وفرعونها فهو شهيد الدفاع عن دين الله وعن نفسه وماله وعرضه ضد طغاة الكفر، وحراس الدعارة، وحملة الخمور، فمن مات دون أن يغزو، ولم يحدثه قلبه بالغزو، فقد مات وفي قلبه شعبة من شعب النفاق، فلا مهادنة في الجهاد ضد أعداء الله، والقول بغير هذا هو الردّة بعينها ونقض للبيعة»[3] ويقول أيضاً: «العين بالعين،

(١) «أمراء ومواطنون» نبيل شرف الدين ص٢٧٠.

(٢) «أمراء ومواطنون» ص١١٨.

(٣) نفس المصدر السابق ص٢٧٠.

وقتيل بقتيل، يا شباب الإسلام أعلنوها حرباً ضروساً. لا تبقي ولا تذر ضد فراعين مصر وكفارها، فقبل أن تخمد النيران في أسيوط أشعلوها في القاهرة، وقبل أن يهدأ بالهم في قنا أججوا اللهيب في قرىٰ ومدن الدلتا. . . شتتوهم قبل أن ينجحوا في تشتيتكم. . . ولا تخشوا تهديدهم، فهم شرذمة من الجبناء، لا يدافعون عن حق أو عقيدة. . . إنهم يحتضرون ويسقطون تحت أرجلهم كالحشرات القذرة. . . لن تفيدهم الأحكام العرفية، ولن تطيل أعمارهم قوانين الطوارئ، ولن ينقذهم التنكيل بالنساء والأطفال، فأنتم فتية آمنوا بربهم. . . وبايعوا علىٰ نصرة دينه. . . »[1].

ويقول عمر عبد الرحمٰن عن رجال الأزهر وهم المرجع العلمي في مصر: «ومن المضحكات المبكيات في مصر ما كان يطلق عليه قديماً الأزهر، حينما كان معهداً عريقاً يتخرج فيه كبار علماء الإسلام، وكان معول الهدم الأول الذي ضرب به الطاغية عبد الناصر، فحوله لجامعة مدنية تدرس الطب والهندسة والقانون الفرنسي تحت بند التطوير، وهي فكرة خبيثة أشار عليه بها جهابذة الشيوعيين الذين تربوا علىٰ يد ماركس ولينين، وبذلك تحول الأزهر الآن إلىٰ رجال يجوبون البلاد للتكسب والرزق، ونَحَّوا الدعوة جانباً، وصاروا يلهثون خلف حملة المباخر طالبين المال ورضا الطواغيت، ويتلقون الأوامر بإباحة الحرام، وتحريم الحلال، ويكتفون بالظهور

(١) نفس المصدر السابق ص٢٨٠.

علىٰ شاشات التلفزيون كنجوم السينما، ويحصدون المناصب والأموال، ثم يصفون شباب الصحوة بالمتطرفين تارة، والمتعصبين تارة أخرىٰ، وأخيراً بالإرهابيين. اتقوا الله يا علماء الإسلام ولا تحاربوا هؤلاء الفتية، ولا تتحولوا لأذناب لا عقل لها ولا عقيدة. وكفوا عن النفاق وحمل المباخر، ولكنني أسمعت لو ناديت حياً فلا حياة لمن أنادي... هل أتحدث إلىٰ مسوخ تتلقىٰ نصوص الخطب التي تلقيها علىٰ المنابر من المباحث... إن دعاة الأزهر المنافقين لا يجيدون القراءة إلا بالكاد، ولا يحفظون شيئاً من كتاب الله، فلن يبدل حالهم إلا إذا بدلناهم جميعاً»[1] ويصف مفتي الديار المصرية محمد سيد طنطاوي «لقد بعت أنت الدين بالدنيا، أما نحن فقد بايعنا علىٰ النصر أو الشهادة، بعت أنت للشيطان، وبايعنا نحن لله.. ولعلك أيها المفسد تدرك الفرق والمنتهىٰ»[2].

والأمثلة كثيرة التي تثير مسألة التكفير لولاة الأمر (الأمراء والعلماء) والتي بسببها خرجت الفتن، وحصل بسببها القتل والسلب والنهب وأكل أموال الناس بالباطل، وهتكت الأعراض، وضعف الأمن، وكثر الخوف بين العامة والآمنين. وكما قال الشيخ محمد ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ: إن تكفير ولاة الأمور يتضمن مفسدتين عظيمتين: مفسدة شرعية، ومفسدة اجتماعية. يقول الشيخ رحمه الله:

(١) «أمراء ومواطنون» ص٢٧٥.

(٢) نفس المصدر السابق ص٢٧٥.

«فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلىٰ تنفير القلوب عن ولاة الأمور. فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس. كما أن ملء القلوب علىٰ ولاة الأمر يحدث الشرّ والفتنة والفوضىٰ، وكذا ملء القلوب علىٰ العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها، فإذا حاول أحد أن يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر، ضاع الشرع والأمن؛ لأن الناس إن تكلم العلماء لم يقتدوا بكلامهم، وإن تكلم الأمراء تمردوا علىٰ كلامهم وحصل الشر والفساد. فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب. وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال، بل العبرة بالحكمة، ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ بل معالجة الخطأ لنصلح الأوضاع، لا لنغير الأوضاع. فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها»[1] اهـ.

ويقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ـ رحمه الله ـ في كلام له نفيس جامع نافع في الموضوع: «وهناك شبهة عند كثير من الشباب استحكمت في عقولهم، وأثارت عندهم مسألة الخروج علىٰ الحكام، وهي: أن هؤلاء الحكام مبدِّلون، وضعوا قوانين وضعية من عندهم،

(١) «مجموعة خطب» للشيخ محمد بن عثيمين (رسالة حقوق الراعي والرعية).

ولم يحكموا بما أنزل الله والحكم موجود، لكن وضعوا قوانين من عندهم، فحكموا بردة هؤلاء وكفرهم، وبنوا علىٰ ذلك أن هؤلاء ما داموا كفاراً يجب قتالهم، ولا ينظر إلىٰ حالة الضعف؛ لأن حالة الضعف قد نسخت بآية السيف، فما بقي هناك مجال للعمل بحالة الاستضعاف ـ كما يقولون ـ التي كان عليها المسلمون في مكة!!.

فالجواب علىٰ هذه الشبهة أن نقول: لا بد أن نعلم أولاً هل انطبق عليهم وصف الردة أم لا؟ وهذا يحتاج إلىٰ معرفة الأدلة الدالة علىٰ أن هذا القول أو الفعل ردة، ثم تطبيقها علىٰ شخص بعينه، وهل له شبهة أم لا؟ يعني: قد يكون النصّ قد دَلّ أن هذا الفعل كفر، وهذا القول كفر، لكن هناك مانع يمنع من تطبيق حكم الكفر علىٰ هذا الشخص المعين.

والموانع كثيرة منها الظنّ ـ وهو جهل ـ ومنها الغلبة، فالرجل الذي قال لأهله: إذا أنا مُتُّ فأحرقوني ثم اسحقوني ثم اذروني في الريح في البحر، فإن الله لو قدر عليَّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين. هذا الرجل ظاهر عقيدته الكفر والشكّ في قدرة الله، لكن الله لما جمعه وخاطبه، قال: يا رب إني خشيت منك، أو كلمة نحوها، فغفر له[1]، فصار هذا الفعل منه تأويلاً. ومثله ذلك

(١) انظر «مسند أحمد» ١٣/ ٨٥-٨٦ (٧٦٤٧)، والبخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦)، وابن ماجه (٤٢٥٥)، والنسائي في «المجتبىٰ» ٤/ ١١٢ (٢٠٧٨) و«الكبرىٰ» ٢/ ٤٨٣-٤٨٤ (٢٢١٧).

الرجل الذي غلبه الفرح، وأخذ بناقته قائلاً: «**اللهم أنت عبدي وأنا ربك**»[١]. كلمة كفر، لكن هذا القائل لم يكفر؛ لأنه مغلوب عليه أخطأ من شدة الفرح، أراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك، فقال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. والمكره يكره علىٰ كلمة الكفر فيقول كلمة الكفر، أو يفعل فعل الكفر، لكن لا يكفر بنص القرآن؛ لأنه غير مريد وغير مختار، وهؤلاء الحكام نحن نعرف أنهم في المسائل الشخصية كالنكاح والفرائض وما أشبهها ـ يحكمون بما دل عليه القرآن ـ علىٰ اختلاف المذاهب ـ وأما في الحكم بين الناس فيختلفون، ولهم شبهة يوردها لهم بعض علماء السوء، يقولون: إن النبي ﷺ يقول: «**أنتُم أعْلَمُ بأمورِ دُنْياكُمْ**»[٢] وهذا عام، وكل ما تصلح به الدنيا فلنا الحرية فيه؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**أنتُم أعْلَمُ بأمورِ دُنْياكُمْ**» وهذا لا شك شبهة، لكن هل هو مسوغ لهم في أن يخرجوا عن قوانين الإسلام في إقامة الحدود، ومنع الخمور، وما شابه ذلك؟ وعلىٰ فرض أن يكون لهم في بعض النواحي الاقتصادية شبهة، فإن هذا ليس فيه شبهة. وأما تمام الإشكال المطروح، فيقال فيه: إذا كان الله تعالىٰ بعد فرض القتال قد قال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] فكم هؤلاء؟

---

(١) انظر مسلم (٢٧٤٧) (٧) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما.

واحد بعشرة ثم قال: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦] وقد قال بعض العلماء: إن ذلك في وقت الضعف، والحكم يدور مع علته، فبعد أن أوجب الله عليهم مصابرة العشرة قال: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ ثم نقول: إن عندنا نصوصاً محكمة تبين هذا الأمر وتوضحه، منها قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها وقدرتها، والله سبحانه يقول أيضاً: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] فلو فرضنا أن الخروج المشار إليه علىٰ هذا الحاكم واجب، فإنه لا يجب علينا ونحن لا نستطيع إزاحته، فالأمر واضح لكنه الهوىٰ يهوي بصاحبه»[1].

ولعلنا نختم هذا المبحث بكلام سهل بن عبد الله التُّسْتَري ـ رحمه الله ـ فيقول: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين، أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم»[2].

* * *

(١) «التحذير من فتنة التكفير» جمع علي الحلبي ص١٠٣-١١١، (تعليق الشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمه الله ـ علىٰ كلام الشيخين الألباني وابن باز رحمهما الله في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله).

(٢) «تفسير القرطبي» ٥/ ٢٦٠-٢٦١.



-٥-

«تقريرات أئمة الدعوة في مخالفة مذهب الخوارج، وإبطاله»

ومِن جُهودِ (المملكة العربيّةِ السُّعوديَّة) -العِلميَّة - المُهِمَّة- في مُحارَبةِ الغُلُوِّ، والتَّطَرُّفِ، والتَّكفيرِ، والإرهابِ:

رسالةُ دُكتوراه، قدَّمَها الأخُ الشَّيخُ محمدُ هشام طاهريّ -وفَّقَهُ اللهُ- في (الجامعةِ الإسلاميَّةِ) -المدينة النبويَّة-؛ بعُنوان: «تقريرات أئمَّة الدَّعوة في مُخالَفَةِ مذهب الخوارجِ، وإبطالِهِ»[1].

وكان ممَّا قالَه -فيها-:

١- (ص١٣٩): «إنَّ الخوارجَ يُكَفِّرُونَ بالحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -مُطْلَقاً-..».

٢- (ص٢٠٠): «.. فمن خُطُوات الخروج على الحكَّام: التنفير، ثُمَّ التَّكفير، ثُمَّ التَّفجير...».

(١) وقد ناقشَهُ فيها سماحةُ الشَّيخِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الله آلِ الشَّيخِ -حفظهُ اللهُ-.
وهو -سدَّدَهُ اللهُ- رئيس (اللجنة الدائمة) -الموقَّرة- التي أصدرَت (التحذير) مِن كتابي «التحذير من فتنة التكفير»!

٣- (ص٣٣٨): وكذلك (احتَضَنَت بعضُ الجماعاتِ المُعاصِرَةِ فكرَ الخَوارجِ التَّكفيريَّ، ثُمَّ صَدَّرَتْهُ للمُسلمِينَ!

ولقد تأثَّرَ بعضُ أبناءِ بَلَدِنا -في (السُّعوديَّةِ)- **بهذا الفِكْرِ التَّكفيريِّ**[1]، وما تولَّدَ منهُ مِن إرهابٍ وتفجيرٍ وتدميرٍ؛ فوقَعَت أعمالٌ مُؤسِفَةٌ، ومُؤلِمَةٌ؛ **مِن فِئَةٍ ضالَّةٍ مُجرِمَةٍ اعتنقَت هذا الفِكْرَ**...).

٤- (ص٣٤٠): «**وقضيةُ التَّكفيرِ مِن أكبرِ مسائلِ الخَوارجِ، وأعظمِها خَطَراً على الأُمَّةِ؛ فإنَّهُم -بناءً على التَّكفيرِ-: استباحُوا دِماءَ المُسلِمِينَ وأموالَهم**».

٥- (ص٥٠١- وما بعدها): فصلٌ بعُنوان: «تقريرات أئمَّة الدَّعوة في التحذير من فتنة[2] التكفير».

٦- (ص٦٠٧): «بيَّن أئمَّةُ الدَّعوةِ -رحِمَهُمُ اللهُ- أنَّ مَن وَقَعَ منهُ الحُكْمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، أو تحاكَمَ إلى غيرِ ما أنزلَ اللهُ؛ فإنَّ ذلك ذَنْبٌ عظيمٌ، وجُرْمٌ جسيمٌ، **ولكنَّهُ لا يَبْلُغُ الكُفرَ إلّا بالاستحلالِ**[3].

قال الإمامُ المُجدِّدُ محمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب -رَحِمَهُ اللهُ- في قِصَّةِ النَّجاشيِّ-:

(ونحنُ نَعْلَمُ -قَطْعاً- أنَّهُ لمْ يَكُن يُمْكِنُهُ أنْ يَحْكُمَ بينهُم بحُكْمِ القُرآنِ، واللهُ قد فَرَضَ على نبيِّهِ ألّا يَحْكُمَ بينهم إلّا ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، وحذَّرَهُ أنْ يَفْتِنُوهُ ﴿عَنۢ

(١) مع أنَّ بعضَ (المشايخ) -وفَّقَهُمُ اللهُ- أنكرُوا (!) استعمالَ هذا المُصطلَح!

(٢) قارِن -لِزاماً- بكتابي «الحجّة القائمة على فتوى (اللَّجنة الدائمة)» (ص٥١-٦١).

(٣) وهل قولُنا -كيفَما أَدَرْتَهُ- إلّا ذلك!!؟

﴿بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، مِثل: الحُكْم في الزِّنا بالرَّجْم، وفي الدِّيَات بالعدلِ، والتَّسوية في الدِّماءِ بين الشَّريف والوَضيع...

والنَّجاشيّ ما كان يمكنهُ أنْ يَحْكُمَ بحُكْمِ القُرآنِ.

وكثيراً ما يتولَّى الرَّجُلُ بين المُسلمِينَ والتَّتار قاضياً -بل وإماماً-، وفي نَفسِهِ أُمورٌ مِن العدلِ يُريدُ أنْ يَعمَلَ بها-: فلا يمكنه، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾..).

وقال -أيضاً-: (جَعَلَ لهُ ﷺ ما في القُرآنِ مِن الشِّرعةِ والمِنهاجِ، وأَمَرَهُ أنْ يَحْكُمَ به، وحذَّرَهُ أنْ يَفْتِنُوهُ عن بعضِ ما فيهِ، وأخبرَ أنَّ ذلكَ حُكْمُ الله، ومَن ابتغَى غيرَهُ فقد ابتغَى حُكْمَ الجاهليَّةِ، وقال: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[المائدة: ٤٤].

لا ريبَ أنَّ مَن لمْ **يَعتقِدْ** وُجوبَ الحُكْمِ به فهو كافرٌ؛ فمَن **استحلَّ** أنْ يَحْكُمَ بما يراهُ هو عدلاً مِن غيرِ اتِّباعٍ لما أنزلَ اللهُ فهو كافرٌ...

بل كثيرٌ مِن المُنتسِبينَ إلى الإسلامِ يحكُمُونَ بعاداتِهم -كسوالِفِ الباديةِ، وَأَمْرِ المُطاعِين-، ويَرَوْنَهُ أنَّهُ هو الذي يَنْبَغِي الحُكْمُ به دونَ الكِتابِ والسُّنَّةِ!

وهذا هو الكُفْرُ: إذا **عَرَفُوا** ما أنزلَ اللهُ، **فلَم يلتزمُوهُ**[1]؛ بل **استحلُّوا** الحُكْمَ

(١) الالتزام: هو الإيجاب على النفس اعتقاداً -وهو نفسُهُ- (الإقرار) -كما في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٩٨)-.

ولا يُشترطُ ليوجدَ (الالتزام) -ومعناه-: مُمارَسَةُ الفعلِ بما التزم. =

بغيرِهِ فهُم: **كُفَّارٌ، وإلّا**[1] **كانُوا جُهّالاً** -كما تقدَّمَ-».

٧- (ص٦٠٨): «أكَّدَ الإمامُ أنَ مِن الطَواغيتِ: الحاكِمَ المُغَيِّرَ لحُكْمِ الله -تعالى-، والذي يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ؛ فقال: (الثاني: الحاكِم الجائر المُغَيِّر لأحكامِ الله -تعالى-.. الثالث: الذي حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ..).

وهذا على الاستِحلالِ؛ قالَ الشَّيخُ عبدُ الله ابن الإمام محمد -رحِمَهُما اللهُ-: (وسئل: هل يجوزُ التَّحاكُمُ إلى غيرِ كتابِ الله؟

فأجابَ:

لا يجوزُ ذلك، **ومَن اعتقدَ حِلَّهُ فقد كَفَرَ**، وهو مِن أعظمِ المُنكَراتِ، ويجبُ على كُلِّ مُسلمٍ الإنكارُ على مَن فَعَلَ ذلك.

= فلمّا ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ الخلافَ السنيَّ في مسألة (كفر تارك الصلاة) -في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٩٧)- قال:

«وموردُ النِّزاعِ هو: فيمن أقرَّ بوجوبها، والتزم **فعلَها** -ولم **يَفعلها**-.

وأمّا مَن لم يقرّ بوجوبها فهو كافرٌ -باتِّفاقِهِم-».

وهو نصٌّ واضحُ المُرادِ -جدًّا-.

وانظُر «بدائع الفوائد» (٣/ ٢١١ - ط. دار الكتاب العربي).

وانظُر «الصارم المسلول» (٣/ ٩٦٧)، وكذا كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- الآتي في الصفحة التالية- وهو مُهِمٌّ-.

(١) وقد حَذَفَ هذا الاستثناءَ -المهمَّ-جدًّا- عددٌ مِن الذين يَميلون(!) إلى القولِ بتكفيرِ الحُكّام -مُطلَقاً- دون تَفصيل-!

ومنهُم -وللأسفِ الشَّديد- بعضُ الأسماءِ اللّامعةِ!!

ولا يَستريبُ في هذا مَن له أدنى عِلْم)[1]..».

٨- (ص٦١٤): «وبيَّنَ العلَّامةُ الشَّيخُ عبدُ اللَّطيفِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حَسَن -رَحِمَهُ اللهُ- متى يكونُ الحاكِمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كافراً، ومَتى يكونُ فاسقاً؛ فقال:

(وأمَّا ما ذَكَرْتَهُ عن الأعرابِ: مِن الفَرْقِ بَيْنَ مَن **استحلَّ** الحُكْمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، ومَن **لمْ يَستحلَّ**؛ فهذا هو الذي عليه العملُ، وإليهِ المَرجِعُ عندَ أهلِ العِلْمِ[2].

والسَّلام).

ومِن أدلَّةِ أهلِ السُّنَّةِ على الخوارجِ -فيما ذَهَبُوا إليهِ مِن تعميمِ قولِهِ -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[المائدة:٤٤] على كُلِّ مُسلمٍ، وإنْ كان في قَلْبِهِ التزامٌ[3] بالشَّرعِ-: **تَفسيرُ ابن عبّاس** -رضيَ اللهُ عنهُما-.

قال الشيخُ حُسينٌ وعبدُ الله ابنَا الإمام -رحِمَهُمُ اللهُ-: (**والكُفْرُ والشِّركُ أنواعٌ**:

منها: ما يُخرِجُ عنِ المِلَّةِ.

---

(١) «الدُّرَر السنية» (١٠/ ٢٥٢).

(٢) ولسنا عن قولهم بخارجين، ولا لحكمهم مُخالفين -لا مُهَوِّلين، ولا مُهَوِّنين-! والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

(٣) انظُر التعليق قبل السابق -في معنَى (الالتزام).

ومِنها: ما لا يُخرجُ عن المِلَّةِ؛ كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُما- في قولِهِ -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[المائدة: ٤٤]..».





الخـاتمة

- رَزَقَنا اللهُ حُسْنَها -

.. هذا آخِرُ ما أعانَني اللهُ -تعالى- عليهِ: في جَمْعِ هذا الكتابِ المُبارَكِ -إنْ شاءَ اللهُ- على وَجْهِ الانتقاءِ والاختيار؛ بياناً للحقِّ، ونُصرةً لأهلِهِ -وباختصار-؛ للاعتبار...

واللهُ -تعالى- يَقولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ مِن العِباد، ويقول: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾..

ومَقصودِي فيه -الآن-: كمقصودِي -نفسِهِ- مُنذُ زَمانٍ وزَمان[1]:

قطعًا على المتربِّصين كيدَهم، وردًّا على ذوي الأهواءِ مكرَهم، ونقضًا على مُعكِّري صَفْوِ الماءِ -مِنْ هُواةِ التَصيُّدِ- أغراضَهُم.

فنحنُ -بتوفيقِ الله لنا- مع مَشايخنا: على اعتقادٍ واحدٍ، ومنهجٍ واحدٍ، وطريقٍ واحدٍ

لا مُجامَلةَ، ولا مُداهنةَ، بل ولا مُداراةَ!! كيف؟ و«إرضاءُ الخَلْقِ بالمعتقداتِ وَبالٌ في الآخرةِ»؟!

فرضا الله -تعالى- هو الأساس؛ في الصِّلاتِ والعلائقِ بين الناس.

(١) صُورة (ص٧-٨) مِن كتابي «التحذير من فتنة التكفير» -الطبعة الثالثة (سنة١٤٢٣هـ)- وذلك بعد صُدور فتوى (اللجنة الدائمة)- في (التحذير) منه -وللأسف-! =

ولستُ أُريدُ أنْ أقولَ -أخيراً- بعدَ هذه الجولات المطوَّلات، والأبحاث المُستفيضات، والوثائق والمصوّرات، والحُجَج والبيِّنات -توكيداً وتوطيداً لأُسِّ كتابي «التحذير من فتنة التكفير»-: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾!

لا؛ فبضاعتُنا -إنْ شاءَ اللهُ- واحدة...

وعقيدتُنا واحدة...

وهُمومُنا واحدة...

... وإنْ حاولَ مَن حاولَ -مِراراً- قَطْعَ الطريقِ، وغَلْقَ السَّبيل، ووَضْعَ العقباتِ والعراقيل!

بلادُ (اللهِ) أَوْطانِي ... مِن **الشامِ** لِبَغْدانِ

ومِن مِصرَ إلى يَمَنٍ ... إلى **نَجْدٍ** فتَطْوانِ

(عقيدتُنا تُجَمِّعُنا ... بأمنٍ ثُمَّ إيمانِ)

= ومع ذلك؛ فقد كَتَبْتُ على غلافِها -حِرصاً على الأُلفة، ودَرْءاً للفُرقة، وتَجاوُباً مع النَّصيحة- ما نصُّهُ:

> الطَّبعَةُ الثَّالِثَةُ، طبعَةٌ جديدَةٌ، مُنقَّحةٌ ومَزيدَةٌ، ومُصَحَّحةٌ
>
> بِحَسَبِ تَوجِيهاتِ
>
> اللَّجنَةِ الدَّائِمَةِ لِلبُحُوثِ العِلمِيَّةِ وَالإِفتَاءِ
>
> -في (هَيئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ)-

وانظُر كتابي «الحُجَّة القائمة في (نُصْرَةِ) (اللَّجنة الدائمة)» (ص٩٩-١٠٦) في شَرْحِ ذلك -كُلِّه-، وبيان أسبابه.

وأُبَشِّرُ إخواني القُرَّاءَ -أجمعين- بأنَّ صِلاتِي العلميَّة والدَّعويَّة مع مشايخ بلاد الحرَمَين الشَّريفَين -حفظهُمُ اللهُ- لمْ تَنقطِعْ منذ ذلك الوقت -والفضلُ لله -وحدَه-.

فـ

بعدَ (فتوى اللَّجْنَة الدائمة) بأربعةِ أيَّام -فقط- بتاريخ: (١٨/ ٦/ ١٤٢١هـ) -أرسلَ إليَّ معالي الأخ الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -وزير وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد في **(المملكة العربيَّة السُّعوديّة)** -جزاهُ اللهُ خيراً- دعوةً (رسميَّةً) لحضورِ مُؤتمَرٍ علميٍّ عُقِدَ في المدينةِ النَّبويَّةِ -أيَّامها- بتاريخ: (٣-٤/ ٧/ ١٤٢١هـ)، وقد تَمَّ -ذلك منِّي- والحمدُ لله-.

ولمْ يَنْقَطِعِ التواصُل العِلميّ الدَّعويّ -بعدَ ذلك-مُطلَقاً- بفضلٍ مِن الله -تعالى-؛ فقد زُرْتُ -بَعْدَها- سماحةَ المُفتِي العامّ في منزِلِهِ، وزُرْتُ -كذلك- معالي الشيخ صالح الفوزان -وغيرهم- وفَّقَ اللهُ الجَميعَ- إلى ما يُحبُّهُ ويرضاه مِن العلم والعمل...

وقَبْلَ عِدَّةِ شُهورٍ: دُعِيتُ (رسميًّا) إلى (مؤتمر عُلماء الأُمَّة) الذي عُقِدَ في داكار عاصِمة (السِّنِغال) تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز -أطالَ اللهُ في الصَّالحاتِ عُمُرَه-، وبترتيبٍ مِن (وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد) -في **(المملكة العربية السعودية)**- حرسَها اللهُ-تعالى-.

وقبل بضعة أشهُر -بتاريخ: ٢٣-جُمادى الآخرة (١٤٣٢هـ)- نَشَرَت (مجلّة الدَّعوة) الصَّادِرَة عن (وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (المملكة العربيّة السُّعوديَّة) مقالاً لي بعُنوان: (الفوضَى الخلّاقة ودورُها في فتن الشُّعوب الإسلاميَّة).

وكَتَبَت في (أوَّلِهِ) اسمَ كاتبِ المَقالِ -هكذا-: (فضيلة الشيخ المحدِّث... ......)، وفي (آخرِه): (باحث في السيرة النبويَّة، ومِن أبرز تلاميذ الألباني).

وفي حجِّ هذا العام -قبلَ أقلّ مِن شهر- كنتُ مَدعُوًّا -أيضاً- دعوةً (رسميَّةً) للمُشارَكَةِ في (مُؤتمر رابطة العالَم الإسلاميّ) -المُنعقِد في (مكَّة) قُبيل[1] -وأثناء الحجّ-، وشارَكْتُ بكتابةِ بَحْثَيْن، وإلقاءِ نَدْوَتَيْن، ومُداخلة علميَّة.

ولا نَزالُ -بحمدِ ربِّ العالَمين -على التَّواصُلِ مُستمرِّين، وعلى التكامل مُتواصِلين، وعلى العقيدةِ الحَقَّةِ مُتعاضِدِين...

مع التَّذكير -بَعْدُ-بما نبَّه إليه بعضُ أفاضل طلبة العلم-زادَهُمُ اللهُ مِن فضلِه- قائلاً-:

«.. ليس كُلُّ قولٍ تَراهُ صَواباً يَكونُ كذلك في نفسِ الأمر؛ فضلاً عن أنْ تتَّخِذَهُ دِيناً تُخاصِمُ به، وعليه، وحوله! ثُمَّ يُصبحَ رايةً تَلْتَفُّ حولَها مع بعضِ

(١) وأَجْرَت معي -حينها- (إذاعة الرِّياض) لِقاءً (بالبَثِّ المُباشِر)؛ مُتعلِّقاً بـ(المُؤتمَر).

المُعجَبِين والأتباع والأصحاب، فيتَّخِذَ الآخَرُون راياتٍ يلتفُّونَ حولَها، ويُصبحَ كُلٌّ مِنَّا يُقاتِلُ دُونَ رايتِهِ، فإذا انفضَّت المعركة (لم يَعْـرِف القاتـلُ فـيمَ قَتَـلَ، ولا المقتولُ فيمَ قُتِلَ)!»[1].

و... صَدَقَ -واللـهِ-.

وهو -سُبحانَهُ- حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكيل، وبِكُلِّ جميلٍ كَفيل.

واللهُ -وحدَهُ- المُستعان..

سائلاً ربِّي -سُبحانَهُ- التَّوفيقَ والسَّداد، والهُدَى والرَّشاد؛ إنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ -أجمعِين-.

وآخِرُ دَعْوانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمِين.

وكَتَبَ

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

مدينة طارق / عمّان - الأُردُن

انتهيتُ مِن مُراجعتِه -للمرَّة الأخيرة-

بعد صلاة عشاء يوم السبت

في اليوم الأوّل مِن شهر الله المحرَّم،

سنة: ١٤٣٣هـ

(١) انظُـر كلامَـهُ -حفظـهُ اللهُ- مُفـصَّلاً- في كتـابي «الحُجَّـة القائمـة في (نُـصْرَةِ) (اللَّجْنَـة الدائمة)» (ص١٤-٢١).



فهرس المحتويات





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



من «تحذير..» الماضي ... إلى وعي الحاضر!

وَلَسْنَا نَقولُ هذا تَهْوِيناً مِن شأنِ الحُكْمِ بما أَنْزَلَ اللهُ، أو تَقليلاً مِن قَدْرِ تَطبيقِ الشَّريعةِ؛ فهذا ما نَحْلُمُ بِهِ، ونَدْعُو إليهِ، ونَحْرِصُ عليه.

فاحتكامُ النَّاسِ إلى شريعةِ الله -سُبحانَهُ وتعالى- كِتاباً وسُنَّةً- فيه سعادتُهُم، ونَجاتُهُم، وهِدايتُهُم، وصَلاحُهُم...

بل كيفَ لنا أنْ نُهَوِّنَ مِن مسألةٍ فَظيعةٍ عظيمةٍ مُتردِّدٍ الحُكْمُ فيها -والفاعلُ لها- بَيْنَ الكُفْرِ والظُّلْمِ والفِسْقِ؟!

ولكنَّنا نَقولُ الذي قُلْناهُ؛ ردًّا لِغُلُوِّ الغالِين، وتكفيرِ المُكَفِّرين؛ الذين فَتَحُوا البابَ مُشْرَعاً -بأفعالِهِم وأقوالِهِم- لِكُلِّ أعداءِ الدِّينِ ومُناوِئِيهِ؛

لِيَصِفُوا الإسلامَ بالتَّطَرُّفِ، والمُسلمِينَ بالإرهابِ - مِن غيرِ تَمييزٍ، وبلا تَفصيلٍ-...

فكانُوا -بسُوءِ صَنيعِهِم- سَدًّا مَنيعاً في وَجْهِ الدَّعوةِ الحَقَّةِ للإسلامِ الحقِّ، وسَبَباً كبيراً للضَّغطِ على المُسلمِين، واستِنْزافِ مُقدَّراتِهِم، وشَلِّ قُواهُم...

فاللهُ يُصْلِحُهُم، ويُسَدِّدُ دَرْبَهُم..

(ص ٣١-٣٢ - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ)

«التَّحذير مِن فِتنة [الغُلُوِّ في] التَّكفير»